

أثر تطبيق المعيار IFRS 15 على القيمة السوقية للأسهم بالتطبيق على شركات الاستثمار العقاري المدرجة في البورصة المصرية EGX

د/ حنان هارون

مدرس بقسم المحاسبة

معهد المستقبل العالي للدراسات التكنولوجية المتخصصة

المخلص: يناقش البحث أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية الخامس عشر IFRS 15 على القيمة السوقية للأسهم بالتطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية EGX. يتناول البحث في القسم الأول تحليل وتقييم الدراسات السابقة في مجال البحث وعرض لأهمية البحث حيث يتناول الفروق الرئيسية في الاعتراف بالإيراد من وجهة نظر المديرين بالشركات التجارية. ويتناول القسم الثاني الخطوات المنهجية لتطبيق المعيار IFRS 15 لتحقيق الأيراد. أما القسم الثالث فهو دراسة وتحليل القيمة السوقية لأسعار الأسهم في قطاع الاستثمار العقاري. القسم الرابع يتناول أثر تطبيق المعيار IFRS 15 على القيمة السوقية للأسهم بالتطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية EGX، والقسم الخامس الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث، والقسم السادس النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: معيار التقرير الدولي الخامس عشر، مجلس معايير المحاسبة الدولية، القيمة السوقية للأسهم، الشركات المدرجة بالبورصة المصرية EGX.

القسم الأول:

1- مشكلة البحث:

يمثل الأيراد واحدًا من أهم عناصر القوائم المالية، وهو محور اهتمام مستخدمين القوائم المالية يستخدم لتقييم أداء المنشآت وربحيته.

وحيث أن قياس الأيراد وتسجيله قد يشوبه بعض الأخطاء المحاسبية ولا توجد وسيلة قياس واحدة للاعتراف بالأيراد في المنشآت الهادفة للربح، وقد أدى ذلك الوضع إلى أن كثير من الشركات تعرضت للإفلاس بسبب أخطاء الاعتراف بالأيراد وظهور قائمة الدخل على غير الحقيقة بحيث أصبحت لا تمثل حقيقة نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة (شركة انرون) الأمريكية.

وقد ظهرت العديد من المعايير منها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB وعرض العديد من الإرشادات العامة والتي تختلف بحسب نوع الصناعة المطبق فيها.

كما ظهرت أيضًا المعايير الأمريكية للاعتراف بالأيراد ولكنها تتصف بأنها طويلة ومعقدة وتختص مثل FASB بصناعة معينة، وتنتم بعدم التوافق وحدود كمية تتعلق بالمدى واستثناءات في المعالجة.

وعليه فقد قام بعض الباحثين بدراسة متطلبات التقدير التي فرضتها البورصة الأمريكية خلال النشرة 101 وكيف تؤثر على الطرق المحاسبية التي تسرع بالاعتراف بالأيراد على التقرير المالي عن نتيجة الأعمال (الدخل).

وحتى الآن يعتبر الاعتراف بالأيراد من المشكلات المحاسبية التي تحتاج إلى دراسة مستمرة لتقليل فرصة وقوع أخطاء ولسلامة القياس المحاسبي، لذا يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤلات التالية:

- 1- هل لتطبيق المعيار IFRS 15 أثر على قوائم نتيجة الأعمال للشركات العاملة في قطاع الاستثمار العقاري والمدرجة بالبورصة المصرية.
- 2- هل لتطبيق المعيار IFRS 15 أثر على القيمة السوقية للأسهم للشركات العاملة في قطاع الاستثمار العقاري والمدرجة بالبورصة المصرية.

2- فروض البحث:

- 1- لا يؤثر تطبيق المعيار 15 IFRS على نتائج الاعمال للشركات العاملة في قطاع الاستثمار العقاري والمدرجة بالبورصة المصرية التي طبقت المعيار.
- 2- لا يؤثر تطبيق المعيار 15 IFRS على أسعار أسهم الشركات العاملة في قطاع الاستثمار العقاري والمدرجة بالبورصة المصرية والتي طبقت المعيار.

3- أهداف البحث :

- يهدف هذا البحث بصفة أساسية الي وضع اطار نظري معززا بدليل تطبيقي لقياس اثر تطبيق المعيار الدولي الخامس عشر الخاص بتحقيق الأيراد علي القيمة السوقية للأسهم وذلك بالتطبيق علي شركات الاستثمار العقاري المدرجة بالبورصة المصرية EGX .
- ويتفرع من الهدف الرئيسي مجموعة من الاهداف الفرعية الآتية :
- 1- عرض المعيار IFRS15 وخطوات تحققه ومشاكل تطبيقه.
 - 2- عرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات البحث بهدف الوصول الي العلاقات المحتملة بما يساعد علي بناء نماذج الدراسة الاحصائية.
 - 3- توضيح اسباب الاتجاه الي تطبيق المعيار IFRS15 واثره علي شركات الاستثمار العقاري المدرجة في البورصة المصرية EGX .
 - 4- اعداد نماذج محاسبية مقترحة وذلك لقياس العلاقات بين المتغير المستقل والتابع والمتغيرات الحاكمة.
 - 5- قياس اثر تطبيق المعيار IFRS15 بشكل تطبيقي علي شركات قطاع الاستثمار العقاري المدرجة بالبورصة المصرية EGX .
 - 6- تحليل النتائج التطبيقية بالدراسة الاحصائية ومدى التطابق بينها وبين الادبيات المحاسبية.

3- أهمية البحث:

حيث اصبح الاهتمام حاليا متزايد بتطوير معايير التقارير المالية الدولية من جانب المنظمات المهنية, وجدت الباحثة ان تعرض اهمية البحث من جانين هما الاهمية العلمية والاهمية العملية فيما يلي:

الاهمية العلمية:

- 1- موضوع الأيراد يشغل اهمية بالغة لكل من المستثمرين والمساهمين في المنشآت التجارية.
- 2- البحث هو استكمال للأبحاث العلمية التي ناقشت اثر المعيار الخامس عشر للتقارير المالية الدولية علي الأرباح التي تظهر بقائمة الدخل وصافي الأرباح بالميزانية العمومية.
- 3- يعتبر موضوع البحث وهو المعيار الخامس عشر من معايير التقارير الدولية وسيلة لتوحيد طرق الاعتراف بالأيراد لكل من معايير التقارير الدولية ومجلس المحاسبة المالية FASB

الاهمية العملية:

1-تعتبر نتائج الدراسة وسيلة تساعد القائمين علي وضع المعايير في مصر علي وضع معايير تتناسب مع معايير التقارير الدولية.

2-يقدم البحث طرق لعلاج مشاكل التطبيق العملي للمعيار الخامس عشر للاعتراف بالايراد وتحققه واثر ذلك علي قائمة نتيجة الاعمال حيث ان الايراد اهم ارقام هذه القائمة.

3-تطبيق المعيار الخامس عشر يقلل من ممارسة ادارة الارباح وبالتالي يؤثر علي جودة الارباح ويؤثر علي القيمة السوقية للاسهم الشركات التي اعتمدت تطبيقه.

4- تقسيمات البحث:

القسم الأول: تحليل وتقييم الدراسات السابقة في مجال البحث وعرض لأهمية البحث حيث يتناول الفروق الرئيسية في الاعتراف بالايراد من وجهة نظر المديرين بالشركات التجارية.
القسم الثاني: الخطوات المنهجية لتطبيق المعيار 15 IFRS لتحقيق الايراد.
القسم الثالث: دراسة وتحليل القيمة السوقية لأسعار الأسهم في قطاع الاستثمار العقاري.
القسم الرابع: أثر تطبيق المعيار 15 IFRS على القيمة السوقية للأسهم بالتطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية EGX.
القسم الخامس: الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث.
القسم السادس: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

5- الدراسات السابقة:

1- دراسة Mohammed et al., 2016: [1]

بعنوان: الإطار المفاهيمي لإعداد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وجودة المراجعة وإدارة الأرباح (حالة بنجلاديش).

الهدف: تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الدور الوسيط لجودة المراجعة لبيان العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وإدارة الأرباح، وكذلك تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على إدارة الأرباح.

عينة الدراسة: اعتمدت الدراسة على عدد من الشركات المسجلة في بورصة بنجلاديش.

نتائج الدراسة: أظهرت الدراسة أن هناك نتائج إيجابية نتيجة اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وجودة المراجعة على إدارة الأرباح في تنمية الاقتصاد.

2- دراسة Giorgia et al., 2018: [2]

بعنوان: فهم التأثير المحتمل للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 على شركات الاتصالات السلوكية واللاسلكية المدرجة من خلال دراسة الإفصاحات.

الهدف: تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الاعتماد على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 في شركات الاتصالات السلوكية واللاسلكية.

عينة الدراسة: عدد من شركات الاتصالات المدرجة في السوق الإيطالية والإسبانية.

نتائج الدراسة: من نتائج الدراسة إمكانية افتراض وجود علاقة مباشرة بين إمكانية تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 15 وكمية ونوعية المعلومات المقدمة في التقرير السنوي المفصل.

3- دراسة هبه جمال، 2018:^[3]

بعنوان: تقييم وتحليل معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية 15 IFRS (الإيرادات من العقود على العملاء) وأثره على مصداقية وجودة التقارير المالية.

الهدف: هو تحديد متطلبات المعيار 15 IFRS للمحاسبة عن الإيرادات ومتطلبات العرض والإفصاح التي تضمنها المعيار وكذلك آليات المعيار في علاج المشاكل المحاسبية الخاصة بالإيراد.

كما بين أثر تطبيق المعيار على كل من جودة المعلومات المحاسبية، جودة الأرباح، درجة الشفافية والإفصاح في القوائم المالية.

نتائج الدراسة: قدم المعيار 15 IFRS حلول لبعض المشاكل المحاسبية عن الإيراد كإبيع مع حق الرد والضمانات والتراخيص وترتيبات إعادة الشراء وتوصلت النتائج إلى أن تطبيق المعيار يؤثر بشكل إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية من حيث ملائمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية والموثوقية والاعتماد والقبالية للمقارنة والقبالية للفهم.

4- دراسة Kousay Said, 2019:^[4]

بعنوان: أثر الاعتماد على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على نتائج إدارة الأرباح (الأدلة من كندا).

الهدف: تهدف الدراسة إلى معرفة أثر اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على ممارسة إدارة الأرباح.

عينة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة في 791 شركة كندية خلال الفترة من 2000 إلى 2018 وذلك بناء على نموذج جونز المعدل.

نتائج الدراسة: أشارت النتائج إلى أن لا يوجد تأثير مباشر لاعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على إدارة الأرباح المستخدمة بين الشركات المدرجة في البورصة.

5- دراسة Saoussen et al., 2020: [5]

بعنوان: الامتثال للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 الإفصاحات الإلزامية دراسة استكشافية في قطاعي الاتصالات والبناء.

الهدف: هو استكشاف درجة الامتثال لعينة من الاتحاد الأوروبي (شركات الاتحاد الأوروبي) مع معيار التقارير المالية الدولي IFRS 15 والإفصاحات الإلزامية في قطاعات الاتصالات والبناء.

عينة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة في 22 تقرير سنويًا خلال عام 2018 لعدد من شركات الاتحاد الأوروبي في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبناء.

نتائج الدراسة: توصلت نتائج الدراسة إلى مجموعة الشركات التي تم أخذ عينة منها لا تمثل بالكامل للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 في مختلف الإفصاح ودرجة الامتثال بين القطاعين المذكورين.

6 - دراسة Milan, V. & Danial, C., 2020 : [6]

بعنوان: مدى كفاية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الخامس عشر للاعتراف بالإيراد في صناعه البناء والتشييد.

الهدف: استبدال المعيار الدولي لإعداد للتقارير المالية الخامس عشر الإيرادات من العقد مع العملاء ليحل محل معيار التقارير المالية الخاص بالبناء IAS 11 واصبح ساريا في اول يناير 2018 حيث يعتبر البناء صناعه معقده لوجود تغيرات منتظمة في نطاق العقد والتسعير, ولذلك يمكن تلخيص الهدف من البحث في تقييم مدى ملائمه ارشادات المعيار الدولي رقم 15 للتعامل مع تعقيدات صناعه البناء من اجل الاعتراف بالإيرادات المتأبئة من عقود البناء عند تقييم تطبيق المعيار 15 علي عقود البناء وفقا للخمس خطوات التي وضحها المعيار مما يجعل تطبيق المعيار تحديا لكيانات البناء.

عينة الدراسة: تم تقييم مبادئ التعرف علي الإيرادات التي تم تطويرها في المعيار الدولي الخامس عشر من خلال البحث العقائدي وهي طريقه بحث تركز علي المبادئ الأساسية التي تم تطويرها في الممارسة , تم استخدام 15 البحث العقائدي الموجه نحو الإصلاح لتقييم المذاهب التي تم تطويرها في المعيار IFRS 15 من خلال ترجمه موثقه.

نتائج الدراسة: تقيم مدى كفاية التوجيهات المقدمة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 للتعامل مع تعقيدات صناعه البناء من اجل الاعتراف بالإيرادات المقترحة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 من خلال البحث العقائدي.

7- دراسة Daniel and Milan, 2020 [7]

عنوان الدراسة: ممارسات اثبات الإيراد في جنوب افريقيا : تحليل فائده قرار افصاحات المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليه رقم 15 .

هدف الدراسة: يعتبر الهدف من الدراسة هو تحليل مدي ملائمه ودقه وفائدة اتخاذ القرار لممارسة الإفصاح عن إيرادات في جنوب افريقيا.

عينة الدراسة: قائمه مراجعه الافصاح لتحليل المحتوى وتفسير مجموعه مختاره من الشركات المدرجه في جنوب افريقيا.

نتائج الدراسة: تشير النتائج إلى ان الافصاح الغير كافي على وجه التحديد فيما يتعلق بعدم التأكد من الاعتراف بالإيراد يمكن ان يضر بفائدة اتخاذ قرار بشأن معلومات الإيرادات.

تساهم نتائج هذه الدراسة على فهم الآثار المترتبة على اعتماد المعايير المحاسبية الجديدة لأول مره مثل المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليه رقم 15.

8- دراسة Printo ,B.& Ismail ,K., 2021 [8]

بعنوان: قضايا ادارية بالضرائب في الاعتراف بالإيراد بعد اعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية بأندونيسيا.

الهدف: تقديم تقرير موجز وتحليلي حول اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 في اندونيسيا والمتعلقة بقضايا ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة التي قد تنشأ.

عينة الدراسة: جمع البيانات وتحليلها من خلال مقابلات متعمقة مع دافعي الضرائب وواضعي المعيار الدولي وممارس الاستشارات الضريبية ومسئول المديرية العامة للضرائب. IFRS 15

نتائج الدراسة: عدم المطابقة الذي ينشأ بين المحاسبة والضرائب ويتطلب من واضعي المعيار شرح هذه الاختلافات من خلال توثيقها في وقت مبكر، كما يحتاج دافعو الضرائب الي التأكيد علي عبء الامتثال الناشئ عن اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 وهو تكاليف الامتثال في شكل ضريبة السوق وضرائب التحقيق لتتماشي مع مبدأ التحقيق في قانون ضريبة الدخل مما يزيد من تكلفة الامتثال لدافعي الضرائب عن طريق اجراء تسويات مفصلة من منظور ضريبة القيمة المضافة

9- دراسة Dargenidou et al., 2021 [9]

عنوان الدراسة: رسمة تكاليف البحث والتطوير والمعلوماتية عن اسعار الاسهم: دليل قبل تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبعدها.

هدف الدراسة: دراسة ماذا كان طلب المعايير الدولية لإعداد التقارير الماليه مقابل السماح (مبادئ المحاسبه المقبولة قبولا عاما في المملكة المتحدة) يؤثر على الرسملة المشروطة لنفقات البحث والتطوير علي المدى الذي تنقل به الرسملة مزيدا من المعلومات حول الارباح المستقبلية اي ان كمية المعلومات المدرجه في اسعار السوق لأصحاب رؤوس الاموال هي نفسها من الشركات التي قامت عملت نفقات البحث والتطوير بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

عينة الدراسة: حتي يتأكد الباحثون من فروض الدراسة يتطلب الامر نافذه واسعه قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير لذلك جدوا الفترة انت عام 1998 حتى عام 2014 للشركات البريطانية ملائمه للبحث تم استبعاد شركات البترول والغاز وكذلك الشركات التي لا تعد تقرير عن نفقات البحث والتطوير.

نتائج الدراسة: تشير النتائج إلى انه عند الانتقال من معيار يوفر مطلب عن رسملة النفقات تأتي الرسملة مع قدر اكبر من عدم اليقين من المستثمرين والذي يتم حله على المدى الطويل.

10- دراسة Aroldo et al, 2021^[10]

عنوان الدراسة: هل اثر التطبيق الالزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير الماليه على تكلفه راس المال في بلدان امريكا اللاتينية ؟

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى بيان اثر الاعتماد الالزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير الماليه على التكلفة طويله الاجل والديون في امريكا اللاتينية.

عينة الدراسة: عينة من الشركات في الارجنتين والبرازيل وتشيلي والمكسيك وبيرو

نتائج الدراسة: اشارت نتائج الدراسة إلى ان تكلفه حقوق الملكية وتكلفه الدين قد انخفضت بشكل كبير بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير الماليه .

التعليق على الدراسات السابقة:

1. اتفقت دراسة محمد 2016 ودرسه هبه جمال 2018 حول وجود علاقه ايجابية بين اداره الارباح وجوده المراجعة وجوده المعلومات المحاسبية والمعايير الدولية لإعداد التقارير الماليه كما ان دراسة هبه جمال 2018 اكدت ذلك في ضوء الامتثال للمعيار الدولي لإعداد التقارير الماليه رقم 15 وحيث ان اداره الارباح تظهر الارباح الفعلية على غير حقيقتها وهو ما ينعكس على القيمة السوقية لأسعار الاسهم في السوق.

2. بينت دراسة giorgia2018 افتراض وجود اثر مباشر على كميته ونوعيه المعلومات المقدمة في حاله تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليه رقم 15 على شركات الاتصالات السلوكية واللاسلكية في التقرير السنوي لها ، وكون نوعيه وكميه المعلومات المقدمة في التقارير السنوية لها اثر على قرارات المستثمرين

اتجاه الوضع المالي والموق ف في كل شركة في السوق الامر الذي ينعكس بطريقه غير مباشره على قيمه اسهم الشركات وهو ما يعزز موضوع الدراسة الحالية.

3. لم تتناول kousay2019 معيار محدد للتطبيق الا ان النتائج اشارت إلى وجود علاقه ايجابية على نتائج اداره الارباح في حاله الاعتماد على المعايير الدوليہ لإعداد التقارير الماليہ وكون اداره الارباح وعملية الاعتراف بالإيراد ترتبط بطريقه غير مباشره بالقيمة السوقية لاسهم الشركات وهو ما يدفع إلى تناول المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليہ رقم 15 لبيان اثره على القيمة السوقية لاسهم الشركات

4. اشارت دراسة Saoussen 2020 إلى انه يوجد عدد من الشركات محل التطبيق لا تمثل إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليہ رقم 15 في مختلف الإفصاح ودرجة الامتثال وهو ما يدعو إلى ضرورة اجراء العديد من الأبحاث والدراسات حول ifrs15 لبيان اثر ذلك على الشركات وهو ما أكدته الدراسة الحالية.

5. اشارت دراسة Aroldo 2021 إلى ان الاعتماد الالزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير الماليہ بصفة عامة قد ادي إلى خفض الدين وتكلفة حقوق الملكية بالإضافة إلى دقة في التنبؤ بالمعلومات وهو ما يدعو إلى ضرورة التوسع ودراسة كل معيار على حدة واثرة على الشركات وهو ما يدعم الدراسة الحالية لمعرفة مدى امتثال الشركات المساهمة في مصر للمعيار الدولي لإعداد التقارير الماليہ رقم 15 وأثر على قيمتها السوقية.

6. أكدت دراسة Daniel 2020 et al, على مدي أهمية امتثال الشركات للمعايير الدولية لإعداد التقارير الماليہ وخاصة المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليہ رقم 15 ومدي كفايته في تقديم التوجيهات للتعامل مع تعقيدات صناعة البناء من اجل الاعسف بالإيراد وهو ما يتفق مع موضوع الدراسة حول مدي أهمية الامتثال للمعيار والتطرق إلى معرفة أثره على الشركات المساهمة المصرية.

7. يوجد اتفاق بين دراسة Dargenidou 2021 وما يتطلبه تطبيق العيار الدولي ifrs15 من حيث ضرورة رسملة النفقات الإضافية وتكاليف الوفاء بالعقد، وبالتالي سوف تنقل الرسملة مزيدا من المعلومات حول الأرباح المستقبلية أي كمية المعلومات المدرجة عن أسعار الأسهم بالسوق لأصحاب تلك الشركات مما ينعكس إيجابيا طبقا لهذه الدراسة على قيمة اسهم الشركات المدرجة بالبورصة.

الفجوة البحثية:

1. تناولت كل من دراسة , Giorgia et al 2018 ، دراسة هبة جمال 2018 ، دراسة Saoussen et al 2020 ، دراسة Daniel et al 2020 ، ودراسة أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليہ رقم 15 على الشركات وعلاقته بالمتغيرات التالية (إدارة الأرباح ، جودة المراجعة ، جودة المعلومات المحاسبية ، الإفصاح الالزامي ، مصداقية وجودة التقارير الماليہ) وهي جميعها متغيرات تؤثر على القيمة السوقية بطريقة غير مباشرة ولم تتناول أي من الدراسات السابقة القيمة السوقية لاسهم الشركات ضمن متغيرات الدراسة .

2. تعرضت باقي الدراسات 2016 ، Mohamed ، 2019 ، kousay ، 2019 ، Andre ، Dargenidou ، 2021 إلى أثر تطبيق الشركات للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصفة عامة ولم تحدد معيار محدد للتطبيق ، وأشارت نتائجها إلى وجود علاقة إيجابية نتيجة الامتثال لتطبيق المعايير.

3. من خلال ما سبق فقد لاحظت الباحثة انه لم تتناول أي من الدراسات السابقة أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 على القيمة السوقية لأسهم الشركات وخصوصاً في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري وهو ما دفع الباحثة لتناول هذه الدراسة.

القسم الثاني:

أولاً: تحقق الإيراد وفقاً للمعيار الدولي IFRS15

يعتبر الهدف الاساسي من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS15 هو الاعتراف بالإيراد بطريقة توضح نقل البضائع والخدمات للعملاء وبمبلغ يعكس المقابل المتوقع مقابل تلك السلع والخدمات وبذلك يعتبر المبدأ الاساسي للمعيار هو أن الإيراد يتحقق للمنشأة حتى يمكنها التعبير عن نقل البضائع أو الخدمات للعملاء بالقيمة التي تعكس ما تتوقعه المنشأة في مقابل هذه البضائع والخدمات. وحتى يتحقق للإيراد طبقاً لهذا المبدأ أو الأساس يتطلب تطبيق الخطوات التالية :

الخطوة الأولى: العقد مع العميل.

العقد مع العميل هو اتفاق بين طرفين أو أكثر يخلق حقوق واجبه التنفيذ أو التزامات تطبق متطلبات المعيار الدولي في التقارير المالية رقم 15 على كل عقد تم الاتفاق عليه مع العميل وفقاً لمعيار محدد. وفي بعض الحالات تتطلب IFRS15 من المنشأة أن تربط العقود ويتم المحاسبة عنها (مثل عقد واحد) كما يقدم IFRS15 متطلبات المحاسبة عند تعديل العقد. [11]

الخطوة الثانية: تحديد التزامات الاداء في العقد.

يتضمن العقد تعهدات بنقل البضائع أو الخدمات إلى العميل إذا كانت هذه البضائع أو الخدمات متميزة، وتعتبر التعهدات التزامات عن الاداء تحسب منفصله عن باقي التعهدات الاخرى في العقد، كما أن البضائع والخدمات تعتبر متميزاً إذا كان العميل يستطيع الاستفادة من هذه البضائع والخدمات بذاتها أو جنباً إلى جنب مع الموارد الأخرى المتاحة أمام العميل.

الخطوة الثالثة: تحديد سعر العقد.

سعر العقد هو القيمة التي تؤخذ في الاعتبار في العقد والتي تتوقعها المنشأة بما يضمن حقها في تبادل تعهداتها لنقل البضائع أو الخدمات إلى العميل ويمكن ان يكون سعر العقد قيمه ثابتة من جانب العميل ولكن في بعض الاحيان تشمل مقابل متغير أو مقابل بشكل اخر بالإضافة إلى النقدية.

كما يمكن تعديل سعر العقد وفقاً لتأثيرات القيمة الزمنية للنقد يتضمن عنصر تمويلها وأياً اعتبارات يلزم دفعها للعميل إذا اخذ في الاعتبار انه متغير، فالمنشأة تقدر قيمة هذه الاعترافات بحيث تضمن حقوقها في العقد مقابل التعهد بنقل البضاعة أو الخدمة. [12]

الخطوة الرابعة: توزيع سعر العقد.

يعتبر توزيع سعر العقد على اداء الالتزامات خلال العقد امراً ضرورياً في بداية التعاقد وباستثناء المقابل المتغير والخصومات وسعر المعاملة لا بد من توزيع سعر العقد على اداء الالتزامات بالتناسب مع الأسعار المقابلة لأداء نفس الالتزامات في السوق.

ويعتبر الهدف من توزيع سعر العقد هو التأكد من ان القيمة التي يتم توزيعها على كل الالتزام يمثل المقابل الذي تتوقعه المنشأة والذي يمكن تسجيله في مقابل الخدمات التي قدمتها، ولتحقق ذلك يجب على المنشآت ان تحدد أسعار البيع المقابلة للسلع والخدمات التي لها نفس الالتزامات.

وإذا كان تحديد السعر المقابل يصعب تحديده وملاحظته فعلى المنشأة أن تقدر ذلك وان تضع في اعتبارها كل المعلومات المنطقية المتاحة امامها مثل (ظروف السوق، العوامل الخاصة، ومستوى العملاء، الطرق المناسبة

لتقدير الأسعار المقابلة) ويمكن تحديد الأسعار غير المعروفة وتسويتها من خلال التعرف على اتجاه السوق لهذه السلع وذلك بحساب التكلفة المتوقعة و اضافته هامش ربح.

الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد.

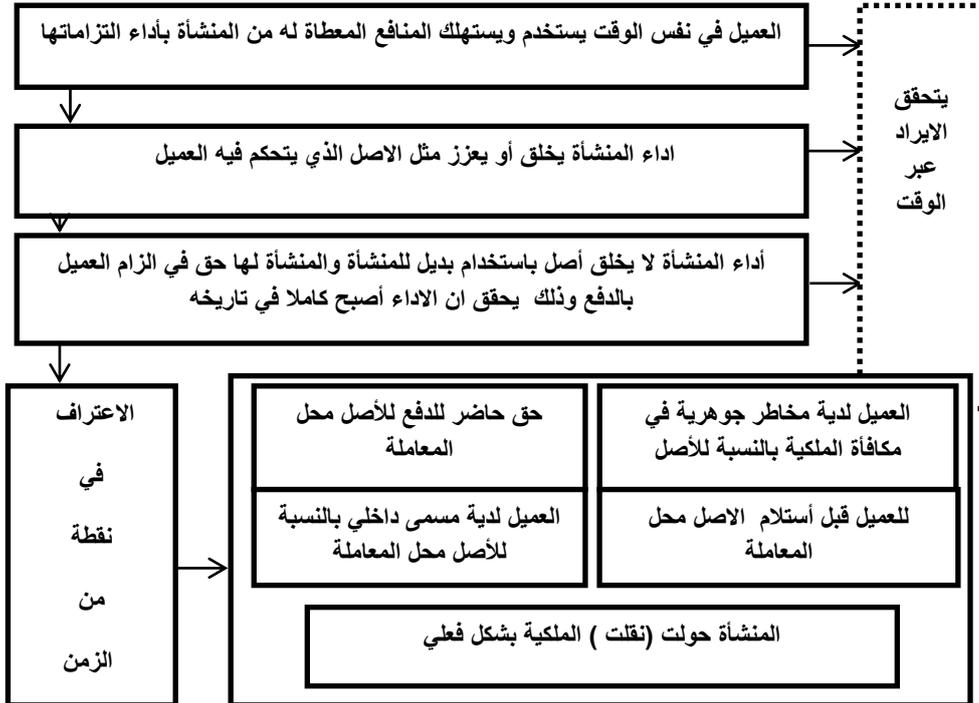
تتأثر عملية الاعتراف بالإيراد بمجموعة من العوامل وهي:-

1- نقل السيطرة

يؤسس الـ IFRS15 على نقل السيطرة في مقابل نقل المخاطر أو العوائد حيث حددت المعايير اساس التقييم هو نقل السيطرة في مقابل نقل المخاطر وان تكون عوائد الملكية اكثر ملائمة، ويرجع ذلك إلى عدد من الاسباب منها ان التقييم على اساس نقل السيطرة سوف تنتج عنه قرارات اكثر ملائمة عن السلع والخدمات التي تم نقلها، حيث تؤكد الظواهر انه توجد صعوبة في التقييم عندما يكون المستوى المناسب للمخاطر أو عوائد الملاك تم نقلها إلى العميل وخاصة عندما تكون المنشأة البائعة تتحمل جزء من المخاطر مثل الشحن في نقطة الشحن فتكون المنشأة البائعة مسؤولة عن السلع حتى نقطة الشحن FOB.

وعلى هذا النحو فقد تم دمج مفهوم السيطرة في معيار IFRS15 وهذه الفكرة تم تأسيسها على اساس تعريف السلع والخدمات على انها اصل وعلى ذلك فانه وفقا لهذا المعيار يتم النظر للسلع والخدمات على انها أصول حتى واذا كانت مؤقتة وذلك لان في هذه المعاملة يتلقى العميل السلعة أو الخدمة ويقوم باستهلاكها في نفس الوقت وبالتالي يتم التعامل مع السلعة أو الخدمة على انها اصل بمجرد ان تم نقل السيطرة من المنشأة إلى العميل تكون المنشأة قامت بأداء ما عليها من التزامات.

ولتقييم نقل السيطرة تحتاج المنشأة إلى تقييم نقل السيطرة عبر الوقت حيث يمكن ان تنتقل السيطرة عبر الوقت اذا كان واحدة من النماذج المدونة في شجرة القرارات الموضحة بالأسفل قد توفرت واذا لم تتوفر تلك النماذج يتم نقل السيطرة في نقطة زمنية محددة. والتحليل يكون مطلوباً لتحديد النقطة الزمنية لنقل السيطرة وتحقق الايراد. وتتمثل نماذج شجرة القرارات كما في الشكل التالي:



شكل 1. نماذج شجرة القرارات

وقد لوحظ في شجره القرارات ان مفهوم المخاطر ومكافآت الملكية قد أختفي تماما في معيار IFRS15 من أجل تحديد نقطة زمنيته لنقل السيطرة والتي عندها يتحقق الايراد. كما أن المنشآت سوف تعتبر نقل المخاطر الجوهرية ومكافآت الملكية واحده من المؤشرات التي تؤخذ في الاعتبار عند عمل هذا التقييم. واعتمادا على حقائق وظروف معينه توقيت تحقق الايراد والذي يمكن ان يتغير لمنشآت معينه وذلك بسبب أن نقل المخاطر ومكافآت الملكية لم يعد العامل الوحيد الذي يؤخذ في الاعتبار، ولكن العامل الوحيد الذي يؤخذ في الاعتبار عند تحقق الايراد هو شروط الشحن.

2- شروط الشحن

يتأثر تحقق الايراد بشروط الشحن عندما يشتمل العقد بيع سلع وتتمثل شروط الشحن في اللحظة الزمنية التي يتم فيها نقل السيطرة إلى العميل ويتسلم فيها السلع المتفق عليها بالعقد وفقا لشروط محددة (شروط الشحن) ويتم تحقق الايراد حيث لا تنتقل السيطرة إلى العميل الا عند الاستلام.

3- قياس التقدم

نسبه التقدم هي احد البنود الأساسية والتي بموجبها يتم تقييم التزامات الاداء في ضوء المعيار الدولي IFRS15 والتي يجب ان تهيئ درجة من الرضا على اداء الالتزامات وفي ضوء هذا المقياس - مقياس التقدم - يتطلب المعيار IFRS15 تحديد طريقه فرديه لقياس التقدم لأداء كل الالتزامات ومدى توافقه كما يتطلب المعيار IFRS15 الحصول على التزامات اداء مماثله في ظروف مماثله. [13]

وفي ضوء ذلك يقدم IFRS15 بعض الطرق المقترحة التي تعتمد على كل من المدخلات والمخرجات عند اختيار الطريقة المناسبة والتي من الضروري التأكد من انها تصور بصدق اداء المنشأة.

4- تكاليف العقد

يتسم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS15 بنطاق واسع لأنه لا يتطرق فقط إلى الاعتراف بالإيراد ولكنه يتطلب ايضا متطلبات تكاليف العقد والمعنى الدقيق لتكاليف العقد وكيفيه تناولها في المعيار الدولي IFRS15.

وبالرغم من ان نوعي التكاليف يجب رسملتها اذا تم استيفاء معايير معينه وهي التناقض واختيار التدهور فإنه يوجد بعض الاختلافات بين النوعين واما اذا كانت مطلوبة ليتم الرسملة والتي يجب أخذها في الاعتبار وهي:
- التكاليف الإضافية للحصول على العقد: تتحمل المنشأة احيانا تكاليف الحصول على العقد مثل تكاليف البيع أو التسويق وتكلفه العطاءات وتكاليف العرض وعموله المبيعات والرسوم القانونية وتعتبر الرسوم التي يتم رسملتها هي تلك التكاليف التي اذا لم تتحملها المنشأة لم يتم الحصول على العقد. بالإضافة إلى ذلك الاعتراف بتلك التكاليف كأصل يجب ان تتوقع المنشأة استرداد هذه التكاليف. [14]
- تكاليف الوفاء بالعقد: غالبا ما تتحمل المنشأة تكاليف الوفاء بالتزاماتها بموجب العقد ويمكن تفسير المحاسبة عن هذه التكاليف في خطوتين:

- 1- تحديد اذا كانت تلك التكاليف تم تناولها في معايير اخرى على سبيل المثال معيار المحاسبة الدولي رقم 2 للمخزون واذا وجدت فيتم تطبيق تلك التوجيهات التالي ذكرها في الخطوة الثانية
- 2- ينبغي رسملة تكاليف الوفاء بالعقد اذا لم يتم تناولها في المعايير الاخرى واذا اجتمعت توافرت الشروط التالية:
- أن تكون التكاليف مرتبطة مباشرة بالعقد أو بعقد تتوقعه المنشأة.
- أن تنتج أو تعادل التكاليف مصادر للمنشأة وتستخدم في الوفاء بالعقد أو تأدية الالتزامات التعاقدية.
- التكاليف المتوقع استردادها حيث تعتبر الرسوم أو العمولات القانونية تكلفه إضافية للحصول على عقد لأن هذه التكاليف لم يتم تكبدها نتيجة الحصول على العقد وتتوقع المنشأة استرداد هذه التكاليف من خلال ايراد الدعاية المستقبلية التي يتم اكتسابها بموجب العقد.

5- المقابل المتغير

يشمل المقابل متغير اي قيمه متغيره في العقد تشمل على سبيل المثال مكافآت الاداء والعقوبات والخصومات واميازات الأسعار والحوافز وحق العميل في إعادة بعض المنتجات ويعتبر المقابل المتغير من مكونات سعر

العملية محل التعاقد وهو جزء من المقابل الذي تتوقع المنشأة الاعلان عنه في مقابل نقل السلع والخدمات للعميل ولذلك يجب ان يتم تقديره وادراجه ضمن سعر العملية محل التعاقد بغرض الاعتراف بالإيراد. وعندما يكون المقابل المراد تحصيله متغير فيجب على المنشأة ان تقدر القيمة لهذا المقابل باستخدام القيمة المتوقعة على سبيل المثال الوزن النسبي لاحتماليه تحقق القيمة المتغيرة، ويدرج كل أو بعض المبلغ المقدر للمقابل المتغير في سعر المعاملة ولكن فقط بقدر ما يكون من المحتمل بشكل كبير حدوث تراجع كبير في مقدار الإيراد التراكمي المعترف به حيث ان الاعتراف بالإيراد لن يحدث عندما يكون عدم التأكد مرتبط بالمقابل المتغير.

وعلى كل فانه يجب ان يشتمل العقد على مقابل متغير للعملاء، وسواء كان المقابل المتغير في العقد قابل للتغيير سواء كان منصوص عليه في العقد اولدي العميل توقع صحيح يستدل عليه من الممارسات التجارية فانه على المنشأة تقبله طالما ان هذه القيمة قابلة للتغيير اقل من المنصوص عليه في العقد.

تأثير الـ IFRS 15 على التقديرات الاستحقاقية:

يعتبر تبني المحاسبة المرتكزة على الاستحقاقات أمراً ضرورياً لأنها قادرة على تقديم الصورة الكاملة حول المعاملات المالية للمنشأة وتسجيل كل المعاملات خلال الفترة، ويفصح النظام القائم على التسجيل الكامل لكل الجوانب المالية عن الأرباح أو الخسائر الصحيحة أو الفعلية خلال الفترة المالية المحددة، والأهم هو أنه عند مقارنتها بالنظام المرتكز على النقدية والذي فيه يتم تسجيل المعاملات فقط عند استلام النقدية أو دفعها، نجد أن محاسبة الاستحقاق يمكن اعتبارها أقل خطورة من منظور ممارسات الإدارة الحقيقية لأن نظم التدفقات النقدية يسهل إدارتها، وهذا هو السبب الأول لكون معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تركز على محاسبة الاستحقاق.

واضافة إلى ذلك تؤكد نظم محاسبة الاستحقاق الكاملة على شفافية القوائم المالية وتسمح بالتمثيل الصادق لأداء الشركات، وتؤكد البحوث على أن تبني النظام القائم على الاستحقاقات مثل نظام الـ IFRS لديه القدرة على الحد من استخدام المحاسبة الإبداعية التي تشير إلى استخدام المرونة في المبادئ المحاسبية للتلاعب بالتعبير أو تقييم بنود القوائم المالية بحيث يمكن لمعدّي الموازنة إظهار ما يروونه مناسباً لأصحاب المنافع ويخفون الأداء الفعلي للشركة، وعلى أساس أن معايير التقارير المالية الدولية هي معايير موسعة على أساس الاستحقاقات، فإن تبني هذه المعايير يدعمه الكثير من المؤلفات، حيث يعمل تنفيذ معايير التقارير المالية الدولية على تبسيط وتسهيل مقارنة الأداء المالي للشركات عبر الدول المختلفة. وبالتركيز على إدارة الأرباح، تحديداً على إدارة التقديرات الاستحقاقية ارتباطاً بالاحتمالات المعروضة من خلال المعايير المحاسبية (أي الحكم المهني)، يتبين أن إدارة التقديرات الاستحقاقية تحدث بهدف إخفاء الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة. ومن خلال ربط الـ IFRS بإدارة الأرباح، أكدت بعض الدراسات على أن الجودة التي تضفيها معايير التقارير المالية مقارنة على الـ GAAP المحلية هي خفض تكاليف تقييم جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية الممتثلة للـ IFRS بالنسبة للمستثمرين، ففي الحقيقة، المستوى المرتفع من إمكانية مقارنة القوائم المالية تجعل من السهل التعرف على أية ممارسات أو سلوكيات لإدارة الأرباح بصورة توقيئية، مما يؤدي إلى خفض السلوكيات الانتهازية من قبل المديرين. وقد أكدت الدراسات على قدرة الـ IFRS على ملأ الفجوة التشريعية المحلية فيما يتعلق بالأحداث المحددة التي لا بد من الإبلاغ عنها في القوائم المالية، وأوضحت أن المستوى المرتفع من الإفصاح الذي يتطلب تطبيق الـ IFRS في عملية إعداد القوائم المالية سوف يؤدي إلى خفض السلوكيات الانتهازية والاحتياطية من قبل الإدارة. ولا شك أن تبني معيار الـ IFRS 15 الجديد سوف يكون له تأثير كبير على القوائم المالية للكثير من الشركات وذلك لأن الإيرادات وتكاليف العقود وتوقيت الاعتراف بالإيرادات والتكاليف قد يختلف بصورة كبيرة عن الممارسات الحالية، وبالتالي فإن تطبيق معيار الـ IFRS 15 الجديد سوف يكون له تأثير قوي على كل الشركات التي تتبنى الـ IFRS 15، وعلى معظم البنود الواردة في قوائمها المالية وخصيصاً بالإيرادات، وجدير بالملاحظة أن معيار الـ IFRS 15 الجديد يعمل على خفض والتخلص من محاولات إدارة التقديرات الاستحقاقية بهدف إخفاء الأداء المالي الفعلي للشركات، وبالتالي فهو يخفض السلوكيات الانتهازية والاحتياطية لدى المديرين لاستخدام التقديرات الاستحقاقية في إدارة والتلاعب بالأرباح، ويحتفظ معيار الاعتراف بالإيرادات الجديد بنموذج استحقاق التكلفة الحالي في المحاسبة على التزامات الضمانات فقط بالنسبة للضمانات التي تؤكد على أن المنتجات تمثل للمواصفات المتفق عليها، وبالتالي إلى المدى الذي إليه تجسد الضمانة أية خدمة أخرى، سوف يتم المحاسبة عليها كالتزام أداء (أي توزيع التعويض المقابل على هذا الالتزام والاعتراف بتحقيقه). [15]

القسم الثالث:

أثر تبني الشركات للـ IFRS علي أسواق المال وقيمة أسهم الشركات.

ويؤكد المهتمين ومؤيدي معايير التقارير المالية الدولية على الحاجة إلى عولمة أسواق رأس المال بما يعمل على تسهيل مقارنة القوائم المالية للشركات، وقد أكدت البحوث على أن معايير التقارير المالية الدولية تحقق الكثير من المنافع المحتملة ومنها تحسين الشفافية والمقارنة ورفع جودة التقارير المالية مما يؤدي إلى خفض تكاليف إعداد التقارير المالية ورفع كفاءة القرارات الاستثمارية وخفض تكلفة رأس المال بالنسبة للشركات المختلفة، وأشارت البحوث إلى أن عولمة الأعمال من خلال تطبيق معايير التقارير المالية الدولية كانت مدعومة بصورة كبيرة من خلال الزيادة المرتفعة في طلب المستثمرين على المعلومات المالية المقبولة دولياً والنافعة في عمليات صنع القرارات، وعلاوة على تلبية طلبات المستثمرين على المعلومات، فقد أصبحت الشركات على وعي كبير بالجوانب الإيجابية الأخرى الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية المقبولة دولياً وذلك خصيصاً فيما يتعلق بكفاءة رقابة الشركات. وقد تبين أن هناك تأثيرات إيجابية على سوق الأوراق المالية ترتبط بتطبيق الشركات لمعايير التقارير المالية الدولية، حيث أكدت نتائج الدراسات على أن المستثمرين يتوقعون تحقيق العديد من المنافع من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والتي تكون مرتبطة بالزيادة الملموسة في جودة المعلومات والانخفاض الكبير في عدم تماثل المعلومات والتنفيذ الصارم للمعايير والتقارب الدولي في تطبيق المعايير، ويمكن تحقيق ذلك من خلال خفض تكاليف التعاقد وخفض نطاق تحقيق العوائد الإدارية المرتبط بشفافية التقارير المالية المرتفعة، ومن المؤكد أن قيمة الشركات المنعكسة في مؤشر Tobin's Q قد ارتفعت بصورة كبيرة بعد صدور التشريعات الهادفة إلى تبني معايير التقارير المالية الدولية في الاتحاد الأوروبي، خصيصاً بالنسبة للشركات ذات تكاليف الوكالة المرتفعة. وتركز المؤلفات حول تبني وتنفيذ معايير التقارير المالية الدولية على التكلفة السياسية ونظرية الوكالة ومستويات الرفع المالية بالشركة وغيرها، حيث تؤكد على أن الآراء حول التكلفة السياسية تدعم وجهة النظر القائلة بأن الشركات ذات معدلات الربحية المرتفعة تتبنى معايير التقارير المالية الدولية لإرسال إشارات إلى أسواق رأس المال بأن الأرباح يتم تحديدها بصورة موثوقة مع التأكيد على أن الشركات الأكثر ربحية لديها اهتمام قوي بنقل المصداقية حول القيم المالية المفصح عنها في التقارير والقوائم المالية.^[16]

ووفقاً لنظرية الوكالة، فإن الشركات ذات نسب الدين إلى حقوق الملكية المرتفعة تحتاج إلى ضمان الرقابة الكفء لعلاقات الوكالة بين حملة الأسهم والدائنين، وبالتالي يمكن استخدام هذه القوائم المالية في مراقبة علاقات الوكالة بهذه الشركات، وبالتالي الشركات ذات نسب الدين إلى حقوق المساهمين المرتفعة سيكون لديها نزعة إيجابية قوية نحو تبني معايير التقارير المالية الدولية. وقد أشارت الدراسات إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والعوائد السوقية في الدول الأوروبية، وتدعم الكثير من الدراسات توقيت المعلومات المحاسبية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتأثيرها الإيجابي على أسواق رأس المال وعلى المستثمرين فيها ومن ثم على الشركات العاملة في هذه الأسواق وعلى القرارات الاستثمارية المتخذة من قبل المستثمرين في هذه الشركات والذي يؤثر بصورة ملموسة على أسعار أسهم الشركات. وفضلاً عن ذلك تؤكد نتائج الدراسات والبحوث على أنه بصورة عامة الشركات التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية لديها مستوى إدارة أرباح منخفض واعتراف أفضل توقيتاً بالخسائر وقيمة أكثر ملائمة للأرقام والمبالغ المحاسبية مقارنة بالشركات الأخرى التي لم تطبق معايير التقارير المالية الدولية. وقد أكدت نتائج الدراسات السابقة على أن تنفيذ معايير التقارير المالية الدولية يظهر التذبذب في مقاييس قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، حيث يؤدي تنفيذ معايير التقارير المالية الدولية إلى المقاييس المحاسبية الأكثر ملائمة، وتتمثل أهم التحسينات الناتجة عن تنفيذ معايير التقارير المالية الدولية في تحسين موثوقية وشفافية ومقارنة القوائم المالية، وبالتالي تتأثر الشركات بصورة كبيرة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وتتأثر أسعار أسهمها بصورة ملموسة. وقد تبين من خلال نتائج الدراسات السابقة أن التأثير على قائمة الدخل وعلى حقوق المساهمين كنتيجة لتنفيذ معايير التقارير المالية الدولية يرتبط بصورة ذات دلالة إحصائية بالمدى الذي إليه تمثلت الشركات بمعايير التقارير المالية الدولية.^[17]

وقد تنبأت الدراسات بأن تقديم التقارير المالية عالية الجودة من الممكن أن يؤثر بصورة كبيرة على سيولة سوق الأوراق المالية، علاوة على أن تبني معايير التقارير المالية الدولية قد يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال، وتدعم الأدلة التجريبية حول النتائج السوقية لتبني معايير التقارير المالية الدولية هذه النتائج، حيث أن معايير التقارير

المالية الدولية موجهة برأس المال وبالتالي أكثر نفعاً للمستثمرين وتتطلب القياسات المحاسبية والاعتراف المحاسبي الذي يعكس بصورة أفضل الوضع الاقتصادي الجوهرى للشركة وبالتالي تقدم معلومات أكثر ملائمة للقرارات الاستثمارية، ولذلك فإن المشاركين في السوق يجدون أن التقارير المعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية أكثر معلوماتية بصورة ملموسة. ويؤكد المنظمين وواضعين المعايير على أن التقارب يفيد المستثمرين من خلال خفض تكاليف معالجة المعلومات وذلك لأنها تخفف حاجة المستثمرين إلى معرفة وفهم المجموعات المختلفة من المعايير المحاسبية، وقد قدمت البحوث والدراسات دعماً تجريبياً للتقارب والإفصاح المرتفع في البيئة الأوروبية حيثما يكون رد فعل أسعار الأسهم إيجابياً على الأحداث التي تؤدي إلى زيادة احتمال تبني معايير التقارير المالية الدولية، خصيصاً في المنشآت التي من المتوقع أن تستفيد من معايير التقارير المالية الدولية من ناحية جودة المعلومات المرتفعة والتقارب. وتتوافر الأدلة التجريبية كذلك حول الشركات التي تبنت معايير التقارير المالية الدولية وحققت تحسينات ملموسة في السيولة وتكلفة رأس المال وتقييم حقوق المساهمين. وقد ذكرت الدراسات أن استخدام لغة التقارير المشتركة في الأعمال أو المجموعة الوحيدة من المعايير المحاسبية يمثل خطوة هامة في جعل التقارير المالية أكثر مقارنة وبالتالي تسهيل التحرك السريع للمستثمرين وتكامل أسواق رأس المال، وأبرزت الدراسات الفوائد التي من خلالها تنعكس المعلومات المعدة في ظل معايير التقارير المالية الدولية في النتائج السوقية، حيث تبين أنه بعد ضبط المحددات الاقتصادية القياسية للملكية المؤسسية، تبين أن الملكية المؤسسية ترتفع بنسبة 4% وعدد المستثمرين المؤسسين يرتفع بمعدل 10% بالنسبة للشركات التي تبنت معايير التقارير المالية الدولية نسبة إلى الشركات التي لم تتبناها، وأكدت النتائج على أن معايير التقارير المالية الدولية لها تأثيرات إيجابية على الملكية المؤسسية وتتركز هذه التأثيرات بين المستثمرين الذين تقترح توجهاتهم وأنماطهم أنهم أكثر احتمالاً للاستفادة من القوائم المالية عالية الجودة. وعلاوة على ذلك، فقد اتضح أن الملكية المؤسسية ترتفع بالنسبة للشركات التي تتبنى معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى خصيصاً في الدول التي تكون فيها حوافز التنفيذ والتقارير قوية وعندما تكون الاختلافات بين الـ GAAP المحلية والـ IFRS مرتفعة نسبياً. [18]

وتقترح النظرية الاقتصادية أن التزام الشركات بزيادة مستويات الإفصاح يجب أن يؤدي إلى خفض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والاختيار العكسي في أسواق رأس المال، وبالتالي يؤدي إلى زيادة سيولة السوق وخفض تكلفة رأس المال ورفع قيمة المنشأة، وعادة يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى إنتاج الاختيار العكسي بين المستثمرين، مما يؤدي إلى خفض السيولة في السوق، وفي الأسواق ذات مستويات السيولة المنخفضة، وتميل الشركات إلى إصدار رأس المال بخصم لإقناع المستثمرين المحتملين بشراء وإملاك أسهمها، ولا شك ينقل خصم الإصدار إلى الشركات مما يؤدي إلى رفع تكاليف رأس المال. وعلى النقيض، فإن المستويات المرتفعة من الإفصاح تؤدي إلى خفض مستويات عدم تماثل المعلومات وخفض الخصومات على إصدارات الأسهم وبالتالي خفض تكاليف رأس المال. وارتكازاً على فرضية أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى تحسين مستويات الإفصاح وجودة ومقارنة ممارسات التقارير المالية، فإن الشركات التي تتبنى معايير التقارير المالية الدولية من المتوقع أن تتمتع بمنافع غير مسبوقة، ففي الحقيقة اختبرت الكثير من الدراسات تأثيرات تبني معايير التقارير المالية الدولية على أسواق رأس المال، وتوصلت إلى وجود تأثيرات إيجابية مثل الزيادة في السيولة والانخفاض في عدم تماثل المعلومات والانخفاض في تكلفة رأس المال والانخفاض في فارق عوائد السندات. وأظهرت الدراسات الأخرى وجود منافع غير مباشرة لتبني معايير التقارير المالية الدولية تتمثل، على سبيل المثال، في أن الشركات التي تتبنى IFRS تميل إلى أن يتم تغطيتها من قبل عدد أكبر من المحللين الماليين مقارنة بغيرها، وليست المنافع محدودة على الأسواق المحلية ولكنها تمتد لتصل إلى الأسواق العالمية، على سبيل المثال التحيز لدولة الموطن لدى المستثمرين في الولايات المتحدة الأمريكية ينخفض ويرتفع استثمار الدين بالخارج في الدول التي تفرض تبني معايير التقارير المالية الدولية. وترى الدراسات السابقة أن المنافع الاقتصادية المحققة من تبني معايير التقارير المالية الدولية تتوقف على البيئة المؤسسية للدول، تحديداً تكون التأثيرات الإيجابية محدودة على الدول ذات القوانين واللوائح التنظيمية المنفذة بقوة، وهذا يتلاءم مع فكرة أن ممارسات التقارير تتحدد من خلال حوافز تقارير الشركات والتي تتشكل من خلال العوامل المؤسسية مثل النظم القانونية ونظم التنفيذ وقوى سوق رأس المال. وأوضحت الدراسات أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى الاشتغال على المعلومات الخاصة بالشركة في أسعار الأسهم وهذا يؤدي إلى الزيادة في السيولة والانخفاض في تكلفة حقوق المساهمين. [19]

ومن المتوقع أن تبني معايير IFRS الجديدة سوف يؤثر بصورة كبيرة على الأسواق المالية وذلك لأنه يؤدي إلى تحسين بيئة المعلومات ويتفاعل مع النظم المؤسسية والقانونية ويؤثر على بعض خصائص الأسواق المالية وسلوكيات الوكلاء، وكلما ارتفعت كمية وجودة المعلومات الخاصة بالشركة والتي يتم توصيلها للسوق بسبب

تبنى معايير التقارير المالية، كان لذلك انعكاسات إيجابية على سلوك الأسهم الفردية نظرا لأنه يؤثر على العلاقة بين المكونين الرئيسيين لأسعار الأسهم وهما: العوامل المرتبطة بالخصائص المحددة لكل منشأة، والعوامل المرتبطة بالاقتصاد ككل. وكلما كان الخطر النظامي أكثر تمثيلا، انخفض الاشتغال على المعلومات الخاصة بالشركة في أسعار الأسهم وارتفع ميل الاسهم إلى التحرك معا في السوق والتباين وفقا للسوق، وبالتالي تعكس أسعار الاسهم بصورة رئيسية الأحداث على مستوى السوق. وهناك اعتقاد بأن الأسواق المالية الأكثر تطورا تعمل على تحسين توزيع رأس المال لأن معلوماتية أسعار الأسهم تسهل الاستثمار الكفاء، وإذا كانت أسعار السوق أكثر مقدرة على الاشتغال على المعلومات على مستوى المنشأة، كانت أكثر قدرة على تحديد فرص الاستثمار، وبالتالي يمكن اعتبار تزامن عوائد الاسهم والتذبذب النسبي دليلا على كفاءة المعلومات، فكلما كانت أسعار الأسهم أكثر تباينا وفقا للأحداث المحددة بالنسبة للمنشأة، كانت أقل تحركا مع السوق وارتفعت نسبة التذبذب النسبي، وهذا يؤدي إلى استنتاج أن معايير التقارير المالية الدولية، كنظام تقارير مالية عالي الجودة، لديها القدرة على التأثير على بيئة المعلومات من خلال زيادة كمية وجودة المعلومات الخاصة بالمنشأة والمتوافرة للسوق، وبالتالي زيادة ملائمتها لتشكيل أسعار الاسهم من خلال التأثير على مستويات تزامن عوائد الاسهم والتذبذب النسبي للأسعار. [20]

القسم الرابع:

IFRS 15 وأنشطة إدارة الأرباح الحقيقية وأثرها على قيمة أسهم الشركات:

تحدث أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية عندما يتخذ المديرين الإجراءات التي من شأنها تغيير توقيت أو هيكلية العمليات أو الاستثمارات أو تمويل المعاملات في محاولة للتأثير على مخرجات النظام المحاسبي، ويبدو أن أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية ترتبط بالمحاسبة الإدارية، خصيصا بإعداد الموازنة، حيث أنه عندما يتم ربط أجور المديرين بالأداء، يميل المديرين إلى وضع أهداف متدنية يسهل تحقيقها وبالتالي سوف يقومون بكل ما يمكنهم القيام به للتلاعب بالأرباح لتحقيق تلك الأهداف وهو ما يؤثر بصورة غير مباشرة على قيمة اسهم الشركات، وإذا تم قياس الأداء بالأرباح، فعندما يعتقد المديرين أنهم يمكنهم تحقيق الحد الأدنى من الأرباح، فإنهم يتم تشجيعهم على زيادة أرباح العام الحالي على حساب الأعوام القادمة من خلال خفض المصروفات الحالية أو عرض خصم على المبيعات لزيادة إيرادات المبيعات، وعندما يعد المديرين دراسة السعر السنوي، فإن المهام الرئيسية هي التنبؤ بالإيرادات والتكاليف والعائد على الاستثمارات المتوقعة للعام القادم، ويمكن تشويه تلك التنبؤات والتلاعب بنظام المحاسبة الإدارية إذا تم استخدام أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية لغرض إدارة الأرباح. [21]

ويمكن القول ان التلاعب بإدارة الأرباح يؤدي إلى اظهار نتائج الأنشطة بغير صورتها الحقيقية وهو ما يؤثر على نتائج الاعمال و ارباح الشركات والذي بدوره يؤثر على أسعار الاسهم للشركات المدرجة وقيمتها السوقية.

تأثير الـ IFRS 15 على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بالبورصة:

لقد نال تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) شهرة واسعة حول العالم سواء في الدول النامية أو المتطورة، وقد أحدث هذا التبني تحسينا ملموسا في المساءلة وجودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال المجموعة الموحدة من المعايير للإبلاغ المالي. [22]، بحيث يعتبر الهدف الرئيسي لمنظمات الأعمال هو توليد الأرباح، ورغم أن هذا المفهوم واجه انتقادات كبيرة بصورة واسعة إلا أن الدخل يمثل عنصر جوهريا في الأداء المالي للمنشآت وينظر إليه أيضا كمكون جوهرى لربحية الأعمال واستدامتها، وبالتالي فإن معالجة الإيرادات أمر بالغ الأهمية عند الاعتراف بالدخل، والمصدر الأساسي للإيرادات هو الدخل الذي يتم إنتاجه من الأنشطة التشغيلية اليومية، ولذلك فإن الإيراد هو أحد أهم البنود الحاسمة في التقارير المالية وذلك لأنه يشكل غالبا أساس صنع القرارات الاستثمارية، وعلى ضوء ذلك كان الهدف الرئيسي من معيار التقارير المالية الدولية رقم 15 (IFRS 15) هو تقديم التوجيهات حول الاعتراف بالإيرادات والمساعدة في تطبيق معايير الاعتراف بالإيرادات، حيث أصبح الاعتراف بالإيرادات مشكلة مثيرة للجدل اليوم وبالتالي فإن الهدف الرئيسي من إصدار هذا المعيار هو التغلب على المشكلات المرتبطة بمبدأ الاعتراف بالإيرادات من خلال تقديم التوجيهات والوضوح

الكافي للمحاسبين لإعداد المعلومات الموثوقة والقيمة فيما يتعلق بالإيرادات، ومن الواضح أن كل الشركات ستأثر إلى حد ما بالزيادة المطلوبة في الإفصاح المطلوب في ظل المعيار IFRS 15 وسوف يبين التأثير على الشركات بحسب الصناعة والممارسات المحاسبية الحالية، وهناك إجماع للرأي بين الباحثين والمؤلفين والمحللين والمستخدمين على أن المعلومات المالية لا بد أن تعكس واقع أداء المنشأة، وبالتالي فإن محتوى التقارير المالية لا بد أن يقدم مادة حقيقة حول الوضع الاقتصادي للمنشأة^[23]

ويعتبر أحد المتطلبات الجوهرية للمعايير المحاسبية هو إعداد الشركات وإفصاحها عن المعلومات المالية التي تخدم الأطراف الداخلية والخارجية المرتبطة، واشترطت المعايير أن تشمل القوائم المالية على المعلومات النافعة لعملية صنع القرار، وبالتالي فإن جودة التقارير المالية أمر لا يمكن الاستغناء عنه نظراً لحاجة المستخدمين الذين يحتاجونها للاستثمار وصنع القرار^[24]

وكل الشركات المساهمة التي لديها أسهم يتم تداولها في البورصة لا بد أن تمتثل للمعايير وتعديل قوائمها المالية امتثالاً للمعايير الجديدة، وبدورها أية تعديلات على القوائم المالية المنشورة سوف تؤدي بالتالي إلى تغيير رأي المستخدمين الداخليين والأطراف الخارجية تجاه الشركة، والذي ينعكس بالتالي على عملية صنع القرارات الاستثمارية ويؤثر على قرارات شراء أسهم الشركات وبالتالي أسعار هذه الأسهم، حيث أن هناك علاقة قوية بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم. وقد قدمت العديد من الدراسات الأدلة التجريبية القوية على العلاقة بين الإفصاح عن الأرباح وأسعار الأسهم وأوضحت أنه إذا أظهرت تقارير الشركات إيرادات مبالغ فيها، فقد يمكن ذلك المستثمرين من الحصول على عوائد غير عادية وأكدت الدراسات على أن منفعة المعلومات المالية تتوقف على قدرة المعلومات على توجيه سلوك أسعار الأسهم، وأكدت الدراسات على هذه العلاقة المفترضة بين قيمة أسعار الأسهم والمعلومات المحاسبية المفصح عنها من خلال التقارير المالية المنتظمة. وعلى ضوء ذلك، فإن معيار IFRS 15 له تأثير كبير على أسعار أسهم الشركات وذلك من خلال تأثيره على جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها والمرتبطة بالإيرادات وصافي دخل الشركات وجودة التقارير والقوائم المالية ومدى منفعة المعلومات الواردة بها، وبدورها تؤثر هذه المعلومات على قرارات المستثمرين.

القسم الخامس:

الدراسة الميدانية:

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق المعيار IFRS15 كمتغير مستقل على كلا من صافي الدخل والقيمة السوقية للأسهم كمتغيرات تابعة بالتطبيق على شركات الاستثمار العقاري والمدرجة بالبورصة المصرية EGX، وتوصيف البيانات الأولية بالدراسة التي اعتمدت عليها الباحثة علاوة على ذلك توضيح أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في التحليل بغرض الحصول على النتائج التي توضح مدى صحة أو خطأ فروض الدراسة. ولتحقيق ذلك الهدف سوف تعتمد الباحثة على بعض الأساليب الإحصائية الوصفية وبعض الأساليب الإحصائية الاستدلالية، وذلك قياساً على منهجية بعض الدراسات السابقة (الهردي، و علي، 2015، ومذور، 2016، و Adnan et al.؛ 2020)^[25]

ويمكن بيان منهجية الدراسة من خلال النقاط التالية:

أولاً: منهج الدراسة:

في الدراسة الحالية تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي وذلك للإجابة عن فرضيات الدراسة وهو المنهج المناسب لمثل الدراسة الحالية حيث يقوم المنهج التحليلي على تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة، بغرض وصفها وتحليلها وتفسيرها حيث يهدف المنهج التحليلي بتحليل الظاهرة كما هي في الواقع من حيث طبيعتها ودرجة وجودها عن طريق جمع البيانات والمعلومات التاريخية لعينة من مفردات البحث

كما تم استخدام المنهج الوصفي أيضاً للإجابة على فرضيات البحث، ويقصد بالمنهج الوصفي الوقوف على ظاهره من الظواهر ومحاولة التعرف على أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، وذلك وفق خطة بحثية معينة من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها.

حيث يعد المنهج الوصفي "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.

ثانياً: بيانات الدراسة:

ويمكن التعبير عنها كما بالجدول التالي:

جدول 1. بيانات الدراسة

مصادر البيانات	طريقة القياس	المتغيرات		
		اسم المتغير	رمز المتغير	
القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها	أولاً: المتغيرات التابعة			
	يتم استخراجها من قائمة نتائج الأعمال	صافي الدخل	NI	
	يتم استنتاجه من عدد الأسهم القائمة X القيمة السوقية للسهم بنهاية السنة المالية	القيمة السوقية للأسهم	MVS	
	ثانياً: المتغير المستقل			
	متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كانت الشركة تطبق المعيار او صفر خلاف ذلك.	المعيار الدولي الخامس عشر لتحقيق الأيراد	IFRS15	
	ثالثاً: المتغيرات الحاكمة			
	نموذج TOBINS.Q ويحسب بالمعادلة $\frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} + \text{إجمالي الالتزامات}}{\text{اجمالي الاصول}}$	قيمة الشركة	TOBINS.Q	
	صافي الربح على إجمالي أصول المنشأة	معدل العائد على الأصول	ROA	
	خارج قسمة صافي الدخل السنوي على القيمة الدفترية لحقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية	ROE	
	خارج قسمة إجمالي الديون (قصيرة - طويلة) الاجل على إجمالي الأصول في نهاية العام.	معدل الرافعة المالية	LEV	

ثالثاً: مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في الدراسة الحالية في شركات الاستثمار العقاري المدرجة في البورصة المصرية.

رابعاً: عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من 9 شركات من شركات الاستثمار العقاري المدرجة في البورصة المصرية، حيث تم جمع البيانات عنهم خلال الفترة الزمنية (2014-2020) بواقع 7 مشاهدات لكل شركة ليكون إجمالي عدد المشاهدات 63 مشاهدة، وقد تم استبعاد مشاهدين منهم لعدم توافر البيانات ليبليغ عدد مشاهدات الدراسة الحالية 61 مشاهدة.

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

1- التكرارات Frequencies والنسب المئوية Percent والمتوسطات Mean والانحرافات المعيارية Std. Deviation والمدى Range:

- الوسط الحسابي:

وهو مؤشر تم استخدامه لوصف بيانات الدراسة، ويتم حسابه باستخدام المعادلة الرياضية التالية:

$$\bar{X} = \frac{\sum_{i=1}^n x}{n}$$

حيث:

\bar{X} : الوسط الحسابي.

$\sum_{i=1}^n x$: مجموع قيم المتغير المراد حساب وسطه الحسابي.

n : حجم العينة.

- الانحراف المعياري:

وهو أحد مقاييس التشتت ويستخدم كمؤشر لتحديد انحرافات القيم عن وسطها الحسابي ويحسب بالجزر التربيعي لمتوسط مربعات القيم عن وسطها الحسابي، ويفيد في قياس التشتت أو التجانس بين البيانات، ويزيد التجانس بالبيانات عندما يقل الانحراف المعياري، ويزيد التشتت بالبيانات عندما يزيد الانحراف المعياري، ويحسب كالتالي:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (x - \bar{X})^2}{n}}$$

حيث تشير (σ) إلى الانحراف المعياري

المدى: وهو مؤشر تم استخدامه لوصف بيانات الدراسة، ويتم حسابه باستخدام المعادلة الرياضية التالية:

$$R = x_{max} - x_{min}$$

حيث:

R : المدى وهو يمثل الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة.

x_{max} : هي أكبر قيمة للمتغير.

x_{min} : هي أصغر قيمة للمتغير.

2- معامل الارتباط Correlation Coefficient

ويستخدم معامل الارتباط لقياس درجة الارتباط بين متغيرين. وتعتبر قيمة هذا المعامل-بصرف النظر عن الإشارة-عن قوة العلاقة بين المتغيرين ورغم أنه لا توجد علاقة محددة لوصف درجة العلاقة بين المتغيرين بناء على قيمة معامل الارتباط إلا أنه يمكن استخدام بعض المؤشرات التقريبية للحكم على درجة هذه العلاقة. فإذا كانت قيمة معامل الارتباط تقع بين (0,0.5) دل ذلك على ضعف العلاقة بينما إذا كانت قيمته تقع بين (0.5,1) دل ذلك على قوة هذه العلاقة. وتنعقد العلاقة بين المتغيرين إذا كان معامل الارتباط صفراً، بينما تدل القيمة واحد لمعامل الارتباط على وجود علاقة تامة بين المتغيرين. وتدل إشارة معامل الارتباط عادة على اتجاه العلاقة بين المتغيرين، فإذا كانت الإشارة موجبة دل ذلك على وجود علاقة طردية بين المتغيرين بمعنى أن القيم الكبيرة للمتغيرين تميل أن تحدث معاً والقيم الصغيرة أيضاً تميل أن تحدث معاً. أما إذا كانت إشارة معامل الارتباط سالبة دل ذلك على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين بمعنى أن القيم الكبيرة لأحد المتغيرين تميل أن تحدث مع القيم الصغيرة للمتغير الآخر.

وبرنامج SPSS يعطي قيمة الدلالة P-Value حيث نقوم بمقارنتها بقيمة المعنوية 5% فإذا كانت قيمة الدلالة أصغر من قيمة المعنوية 5% إذا نقبل الفرض القائل بوجود علاقة بين المتغيرين والعكس صحيح.

3- اختبار "ف" ANOVA لتحليل التباين الاحادي:
وهو اختبار يستخدم في معرفة معنوية النموذج المقدر بحالة وجود متغير تابع واحد، فإذا كانت مستوى المعنوية (p-value (sig)) أقل من 0.05 فيكون النموذج معنوي. أما إذا كانت قيمة الدلالة أكبر من 0.05 فإن ذلك يعني ان النموذج المقدر غير معنوي.

4- الانحدار الخطي العام GLM:
ويعطي شكل العلاقة الخطية بين أنواع المتغيرات المختلفة (التابعة والمستقلة)، وفيه يمكن استخدام أي عدد من المتغيرات التابعة والمستقلة.

5- معامل التحديد:
ويستخدم معامل التحديد لبيان النسبة المئوية للتفسيرات التي يستطيع تفسيرها المتغير المستقل للتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، ويرمز له بالرمز R^2 فإذا كانت القيمة 0.90 مثلاً فيمكن للمتغير المستقل تفسير نسبة 90% من المتغير التابع ويرجع 10% وهو الباقي يأتي من العوامل الأخرى.

6- مؤشر حسن المطابقة:
ويستخدم مؤشر المطابقة المقارن لقياس جودة النموذج المقدر، ويرمز له بالرمز GFI وهي قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح ويمكن الحكم على جودة النموذج من خلالها بحيث يعد النموذج جيداً كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح.

7- مؤشر المطابقة المقارن:
ويستخدم مؤشر المطابقة المقارن لقياس جودة النموذج المقدر، ويرمز له بالرمز CFI وهي قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح ويمكن الحكم على جودة النموذج من خلالها بحيث يعد النموذج جيداً كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح.

8- مؤشر المطابقة المعياري:
ويستخدم مؤشر المطابقة المقارن لقياس جودة النموذج المقدر، ويرمز له بالرمز NFI وهي قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح ويمكن الحكم على جودة النموذج من خلالها بحيث يعد النموذج جيداً كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح.

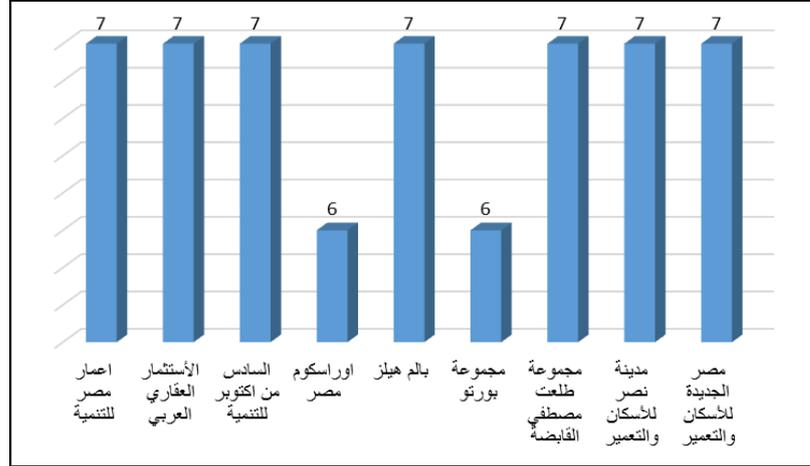
سادساً: الجداول التكرارية والنسبية Frequency Tables

استخدمت الباحثة هذه الجداول لاستنتاج عدد ونسبة القطاعات ووضعها في جدول من عمودين يمثل الأول العدد والثاني النسبة من حجم العينة كما هو موضح في الجداول التالية.

جدول 2. يوضح عدد ونسبة مفردات الدراسة في العينة تبعا لمتغير القطاع

الشركة	العدد	%
اعمار مصر للتنمية	7	11.50%
الاستثمار العقاري العربي	7	11.50%
السادس من اكتوبر للتنمية	7	11.50%
اوراسكوم مصر	6	9.80%
بالم هيلز	7	11.50%
مجموعة بورتو	6	9.80%
مجموعة طلعت مصطفي القابضة	7	11.50%
مدينة نصر للإسكان والتعمير	7	11.50%
مصر الجديدة للإسكان والتعمير	7	11.50%

يوضح الجدول السابق ان ما نسبته 11.5% هو نسبة تمثيل المشاهدات الخاصة بكل شركة من شركات عينة الدراسة بواقع 7 مشاهدات لكل شركة ماعدا شركتي اوراسكوم مصر ومجموعة بورتو فكانت نسبتهما 9.8% بواقع 6 مشاهدات لكل شركة، وذلك كما هو موضح بالشكل التالي:



شكل. 2. يوضح عدد ونسبة مفردات الدراسة في العينة

سابعاً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

معدل الرافعة المالية LEV	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	معدل العائد على الأصول ROA	قيمة الشركة TOBIN S.Q	صافي الدخل NI	القيمة السوقية للأسهم MVS		
0.52	0.02	0.01	0.71	391430347	246531978	اقل قيمة	اعمار مصر للتنمية
0.69	0.21	0.08	1.2	3741941995	16079149900	اعلى قيمة	
0.62	0.12	0.05	1.01	2008712093	9904741996	المتوسط	
0.05	0.06	0.02	0.19	1127859907	6520836589	الانحراف المعياري	
0.17	0.19	0.07	0.49	3350511648	15832617922	المدى	الاستثمار العقاري العربي
0.05	0.01	0.01	0.44	4353775	93632000	اقل قيمة	
0.44	0.21	0.66	0.89	12369199	261184000	اعلى قيمة	
0.31	0.04	0.19	0.68	6991408	175296000	المتوسط	
0.18	0.07	0.31	0.15	2838994	56123491	الانحراف المعياري	السادس من اكتوبر للتنمية
0.39	0.2	0.66	0.45	8015424	167552000	المدى	
0.56	0.04-	0.01-	0.97	161160858-	329473656	اقل قيمة	
0.82	0.06	0.03	1.2	312860405	6537904558	اعلى قيمة	
0.67	0.03	0.01	1.1	132124061	4481654757	المتوسط	اوراسكوم مصر
0.11	0.04	0.01	0.1	168773890	1945023861	الانحراف المعياري	
0.26	0.1	0.03	0.23	474021263	6208430902	المدى	
0.48	0.06-	0.02-	0.52	179421352-	279293461	اقل قيمة	
0.68	0.17	0.08	1.5	695713887	7757418867	اعلى قيمة	مصر
0.6	0.06	0.03	1.02	242740661	3772630069	المتوسط	

0.08	0.08	0.04	0.42	323169193	3638171836	الانحراف المعياري
0.2	0.23	0.1	0.98	875135239	7478125406	المدى
0.41	0.01	0.01	0.67	87611343	431590400	اقل قيمة
0.61	0.13	0.27	1.17	678910962	8866366947	اعلى قيمة
0.52	0.06	0.06	0.94	409757148	4551684612	المتوسط
0.06	0.04	0.09	0.18	213468890	3076384057	الانحراف المعياري
0.2	0.12	0.26	0.5	591299619	8434776547	المدى
0.05	0.02-	0.01-	0.89	17723621-	610859893	اقل قيمة
0.62	0.24	0.1	6.67	177188915	7249675978	اعلى قيمة
0.47	0.09	0.04	3.05	58421142	3603514937	المتوسط
0.21	0.1	0.05	2.41	73809910	3210279553	الانحراف المعياري
0.57	0.27	0.11	5.78	194912536	6638816085	المدى
0	0	0	0.62	50572289	13351247990	اقل قيمة
0.01	0.02	0.02	0.97	588630123	20738800974	اعلى قيمة
0	0.02	0.01	0.82	402331756	17669989060	المتوسط
0	0.01	0.01	0.15	181789985	3152609813	الانحراف المعياري
0.01	0.02	0.02	0.35	538057834	7387552984	المدى
0.53	0.22	0.05	0.82	226301315	829025600	اقل قيمة
0.77	0.47	0.13	1.13	1368625178	2337613050	اعلى قيمة
0.7	0.3	0.09	0.94	944524555	1383037900	المتوسط
0.08	0.09	0.03	0.12	471880075	503447450	الانحراف المعياري
0.25	0.24	0.07	0.31	1142323863	1508587450	المدى
0.24	0.35	0.07	0.44	248483768	443915829	اقل قيمة
0.82	0.69	0.19	2.2	518032101	4899762684	اعلى قيمة
0.68	0.46	0.11	1.23	400215134	2037912195	المتوسط
0.21	0.11	0.05	0.65	104012584	1639151867	الانحراف المعياري
0.58	0.34	0.12	1.76	269548333	4455846855	المدى
0	0.06-	0.02-	0.44	179421352-	93632000	اقل قيمة
0.82	0.69	0.66	6.67	3741941995	20738800974	اعلى قيمة
0.51	0.13	0.07	1.17	523599408	5339132552	المتوسط
0.25	0.16	0.12	0.98	729353754	5992583077	الانحراف المعياري
0.82	0.75	0.68	6.23	3921363347	20645168974	المدى

يوضح الجدول السابق ان القيمة السوقية للأسهم كانت الأعلى بمجموعة طلعت مصطفي القابضة حيث بلغت قيمتها 20738800974، كما يذكر ان الاستثمار العقاري العربي هو الذي يحتوي على اقل قيمة سوقية للأسهم بقيمة 93632000

كما ان صافي الدخل يعد الأعلى بإعمار مصر للتنمية بقيمة بلغت 3741941995، ويوضح الجدول أيضا ان قيمة الشركة كانت الأعلى بمجموعة بورتو حيث بلغت قيمته 6.67، ويأتي معدل العائد على الأصول بأعلى قيمة في الاستثمار العقاري العربي حيث بلغت قيمته 0.66، كما يأتي معدل العائد على حقوق الملكية بأعلى قيمة في مصر الجديدة للإسكان والتعمير حيث بلغت قيمته 0.69 تقريبا. كما يأتي معدل الرافعة المالية بأعلى قيمة في مصر الجديدة للإسكان والتعمير حيث بلغت قيمته 0.82 تقريبا.

ثامنا: معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

معدل العائد على حقوق الملكية ROE	معدل العائد على الأصول ROA	قيمة الشركة TOBINS .Q	صافي الدخل NI	القيمة السوقية للأسهم MVS		
				1	معامل الارتباط	القيمة السوقية للأسهم MVS
					القيمة الدلالية	
			1	**0.381	معامل الارتباط	صافي الدخل NI
				0.002	القيمة الدلالية	
		1	0.095-	0.077	معامل الارتباط	قيمة الشركة TOBINS .Q
			0.465	0.558	القيمة الدلالية	
	1	0.01	0.034-	0.215-	معامل الارتباط	معدل العائد على الأصول ROA
		0.939	0.793	0.096	القيمة الدلالية	
1	0.193	0.111	0.196	*0.264-	معامل الارتباط	معدل العائد على حقوق الملكية ROE
	0.136	0.392	0.13	0.04	القيمة الدلالية	
**408.	0.086-	0.148	0.202	**0.449-	معامل الارتباط	معدل الرافعة المالية LEV
0.001	0.512	0.254	0.118	0	القيمة الدلالية	

**دلالة مستوى الارتباط عند 1%

يوضح الجدول السابق:

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للأسهم مع قيمة الشركة ومعدل العائد على الأصول.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للأسهم مع معدل الرافعة المالية ومعدل العائد على حقوق الملكية.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي الدخل مع قيمة الشركة ومعدل العائد على الأصول ومعدل الرافعة المالية ومعدل العائد على حقوق الملكية.

فرضيات الدراسة:

الفرض الاول: **HO** لا يؤثر تطبيق المعيار **IFRS 15** على نتائج اعمال الشركات والمقاسة بصافي الدخل في الشركات المدرجة في البورصة المصرية.

النموذج الاول

$$NI = \beta_0 + (\beta_1 IFRS\ 15) + (\beta_2 TOBINS.Q) + (\beta_3 ROA) + (\beta_4 ROE) + (\beta_5 LEV) + \varepsilon \quad (1)$$

حيث ان:

β_0 قيمة الحد الثابت للتقدير

β_1 قيمة معامل الانحدار للمتغير IFRS 15

β_2 قيمة معامل الانحدار للمتغير TOBINS.Q

β_3 قيمة معامل الانحدار للمتغير ROA

β_4 قيمة معامل الانحدار للمتغير ROE

β_5 قيمة معامل الانحدار للمتغير LEV

ε قيمة حد الخطأ العشوائي

للتحقق من هذا الافتراض فقد تم استخدام النموذج الخطى العام (GLM)، حيث يشير الفرض العدمي إلى عدم تأثير تطبيق المعيار IFRS 15 على نتائج اعمال الشركات والمقاسة بصافي الدخل في الشركات المدرجة في البورصة المصرية، بينما يشير الفرض البديل إلى تأثير تطبيق المعيار IFRS 15 على نتائج اعمال الشركات والمقاسة بصافي الدخل في الشركات المدرجة في البورصة المصرية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول 3. أثر تطبيق المعيار IFRS 15 على نتائج اعمال الشركات والمقاسة بصافي الدخل في الشركات المدرجة في البورصة المصرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة	مقدار التأثير
النموذج المقدر	2.38468E+19	13	1.83437E+18	10.683	0.000	0.747
الثابت	7.07515E+17	1	7.07515E+17	4.120	0.048	0.081
IFRS15	1.95249E+18	1	1.95249E+18	11.370	0.002	0.195
اسم الشركة	2.02295E+19	8	2.52868E+18	14.726	0.000	0.715
قيمة الشركة TOBINS.Q	6.41689E+16	1	6.41689E+16	0.374	0.544	0.008
معدل العائد على الأصول ROA	5.15469E+16	1	5.15469E+16	0.300	0.586	0.006
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	1.91859E+17	1	1.91859E+17	1.117	0.296	0.023
معدل الرافعة المالية LEV	1.82402E+17	1	1.82402E+17	1.062	0.308	0.022

المتغير التابع: صافي الدخل في الشركات المدرجة في البورصة المصرية
a. R Squared = .747 (Adjusted R Squared = .677)

$$\alpha = 0.05$$

يوضح الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة للنموذج المقدر:

يوضح الجدول السابق معنوية النموذج المقدر حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره (أقل من 0.01) وهي أقل من 5%، مما يعني ان النموذج المقدر والخاص بأثر تطبيق المعيار IFRS 15 على نتائج اعمال الشركات والمقاسة بصافي الدخل في الشركات المدرجة في البورصة المصرية في ظل وجود المتغيرات الحاكمة قيمة الشركة، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل الرافعة المالية ومقدار هذا التأثير هو 74.7%.

ويمكن كتابة النموذج المقدر لصافي الدخل في الشركات المدرجة في البورصة المصرية بحالة تطبيق معيار IFRS15 على النحو التالي:

$$NI = 194227395 + (48884216 * TOBINS.Q) + (294121165 * ROA) \\ + (874586010 * ROE) - (517896126 * LEV)$$

كما يمكن كتابة النموذج المقدر لصافي الدخل في الشركات المدرجة في البورصة المصرية بحالة عدم تطبيق معيار IFRS15 على النحو التالي:

$$NI = -199610514 + (48884216 * TOBINS.Q) + (294121165 * ROA) \\ + (874586010 * ROE) - (517896126 * LEV)$$

- بالنسبة للحد الثابت:

يوضح الجدول السابق معنوية ثابت التقدير والذي يرجع إلى العوامل الأخرى الغير مضمنة بالنموذج حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره (0.048) وهي أقل من 5%، مما يعني ان ثابت التقدير له تأثير معنوي على صافي الدخل للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومقدار هذا التأثير هو 8.1%.

- بالنسبة لمعيار IFRS15:

يوضح الجدول السابق معنوية تطبيق معيار IFRS15 حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره (أقل من 0.01) وهي أقل من 5%، مما يعني ان تطبيق معيار IFRS15 له تأثير معنوي على صافي الدخل للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومقدار هذا التأثير هو 19.5%.

- بالنسبة لمتغير اسم الشركة:

يوضح الجدول السابق معنوية اسم الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره (أقل من 0.01) وهي أقل من 5%، مما يعني ان اسم الشركة له تأثير معنوي على صافي الدخل للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومقدار هذا التأثير هو 71.5%.

- بالنسبة لمتغير قيمة الشركة:

يوضح الجدول السابق عدم معنوية قيمة الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره (0.544) وهي أكبر من 5%، مما يعني ان قيمة الشركة ليس له تأثير معنوي على صافي الدخل للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومقدار هذا التأثير هو 0.8%.

- بالنسبة لمتغير معدل العائد على الأصول

يوضح الجدول السابق عدم معنوية معدل العائد على الأصول حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره (0.586) وهي أكبر من 5%، مما يعني ان معدل العائد على الأصول ليس له تأثير معنوي على صافي الدخل للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومقدار هذا التأثير هو 0.6%.

- بالنسبة لمتغير معدل العائد على حقوق الملكية

يوضح الجدول السابق عدم معنوية معدل العائد على حقوق الملكية حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره (0.296) وهي أكبر من 5%، مما يعني ان معدل العائد على حقوق الملكية ليس له تأثير معنوي على صافي الدخل للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومقدار هذا التأثير هو 2.3%.

- بالنسبة لمتغير معدل الرافعة المالية

يوضح الجدول السابق عدم معنوية معدل الرافعة المالية حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره (0.308) وهي أكبر من 5%، مما يعني ان معدل الرافعة المالية ليس له تأثير معنوي على صافي الدخل للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومقدار هذا التأثير هو 2.2%.

كما أكدت أيضا نتائج البرنامج الاحصائي للمعادلات الهيكلية (AMOS) النتائج السابقة وكانت موضحة كما يلي:

جدول 4. أثر تطبيق المعيار IFRS 15 على نتائج اعمال الشركات والمقاسة بصافي الدخل في الشركات المدرجة في البورصة المصرية باستخدام المعادلات الهيكلية

المتغير التابع		المتغير المستقل	التقدير	الخطأ المعياري	القيمة المحسوبة	القيمة الدلالية	مربع كاي	Sig.
NI	<---	IFRS15	354161801.402	137415588.915	2.577	.010	32.569	.005
NI	<---	COMPANY	-186102969.023	26732235.487	-6.962	< 0.01		
NI	<---	TOBINS.Q	84774866.754	69578807.808	1.218	.223		
NI	<---	ROA	196018233.500	579655988.545	.338	.735		
NI	<---	ROE	844087672.532	430835895.473	1.959	.050		
NI	<---	LEV	542831288.308	274905012.321	1.975	.048		

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة للنموذج المقدر:

يوضح الجدول السابق معنوية النموذج المقدر حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار مربع كاي ما قدره (أقل من 0.01) وهي اقل من 5%، مما يعني ان النموذج المقدر والخاص بأثر تطبيق المعيار IFRS 15 على نتائج اعمال الشركات والمقاسة بصافي الدخل في الشركات المدرجة في البورصة المصرية في ظل وجود المتغيرات الحاكمة قيمة الشركة، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل الرافعة المالية.

- بالنسبة لمعيار IFRS15:

يوضح الجدول السابق معنوية تطبيق معيار IFRS15 حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام تحليل المسار ما قدره (0.01) وهي اقل من 5%، مما يعنى ان تطبيق معيار IFRS15 له تأثير معنوي على صافي الدخل للشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وهي نفس النتيجة التي تم الحصول عليها سابقا باستخدام النموذج الخطي العام.

- بالنسبة لمتغير اسم الشركة:

يوضح الجدول السابق معنوية اسم الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام تحليل المسار ما قدره (اقل من 0.01) وهي اقل من 5%، مما يعنى ان اسم الشركة له تأثير معنوي على صافي الدخل للشركات المدرجة بالبورصة المصرية وهي نفس النتيجة التي تم الحصول عليها سابقا باستخدام النموذج الخطي العام.

- بالنسبة لمتغير قيمة الشركة:

يوضح الجدول السابق عدم معنوية قيمة الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام تحليل المسار ما قدره (0.223) وهي أكبر من 5%، مما يعنى ان قيمة الشركة ليس له تأثير معنوي على صافي الدخل للشركات المدرجة بالبورصة المصرية وهي نفس النتيجة التي تم الحصول عليها سابقا باستخدام النموذج الخطي العام.

- بالنسبة لمتغير معدل العائد على الأصول:

يوضح الجدول السابق عدم معنوية معدل العائد على الأصول حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام تحليل المسار ما قدره (0.735) وهي أكبر من 5%، مما يعنى ان معدل العائد على الأصول ليس له تأثير معنوي على صافي الدخل للشركات المدرجة بالبورصة المصرية وهي نفس النتيجة التي تم الحصول عليها سابقا باستخدام النموذج الخطي العام.

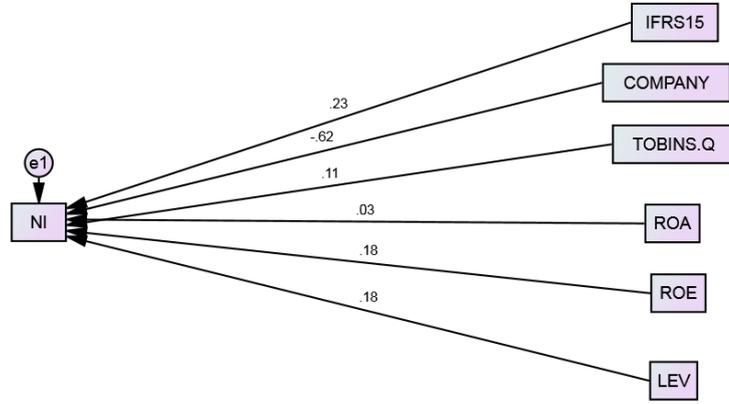
- بالنسبة لمتغير معدل العائد على حقوق الملكية:

يوضح الجدول السابق عدم معنوية معدل العائد على حقوق الملكية حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام تحليل المسار ما قدره (0.050) مما يعنى ان معدل العائد على حقوق الملكية ليس له تأثير معنوي على صافي الدخل للشركات المدرجة بالبورصة المصرية وهي نفس النتيجة التي تم الحصول عليها سابقا باستخدام النموذج الخطي العام.

- بالنسبة لمتغير معدل الرافعة المالية:

يوضح الجدول السابق معنوية معدل الرافعة المالية حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام تحليل المسار ما قدره (0.048) وهي اقل من 5%، مما يعنى ان معدل الرافعة المالية له تأثير معنوي على صافي الدخل للشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

يذكر ان النموذج المقدر كان جيد حيث بلغت قيمة جودة النموذج GFI 0.871، بينما كانت الجودة المطابقة للنموذج CFI 0.647 وكانت قيمة NFI للنموذج 0.539 الامر الذي يعنى ان جميع القيم اعلى من المتوسط، وبالتالي كانت جودة الحكم على النموذج جيدة. وذلك كما هو موضح بالشكل التالي



شكل 4. أثر تطبيق المعيار IFRS 15 على نتائج اعمال الشركات والمقاسة بصافي الدخل في الشركات المدرجة في البورصة المصرية باستخدام المعادلات الهيكلية

الفرض الثاني: **HO** لا يؤثر تطبيق المعيار **IFRS 15** على أسعار أسهم الشركات في الشركات المدرجة في البورصة المصرية.

النموذج الثاني

$$MVS = \beta_0 + (\beta_1 IFRS\ 15) + (\beta_2 TOBINS.Q) + (\beta_3 ROA) + (\beta_4 ROE) + (\beta_5 LEV) + \varepsilon$$

(2)

للتحقق من هذا الافتراض فقد تم استخدام النموذج الخطي العام (**GLM**)، حيث يشير الفرض العدمي إلى عدم تأثير تطبيق المعيار **IFRS 15** على أسعار أسهم الشركات في الشركات المدرجة في البورصة المصرية، بينما يشير الفرض البديل إلى تأثير تطبيق المعيار **IFRS 15** على أسعار أسهم الشركات في الشركات المدرجة في البورصة المصرية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول 5. أثر تطبيق المعيار **IFRS 15** على أسعار أسهم الشركات في الشركات المدرجة في البورصة المصرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة	مقدار التأثير
النموذج المقدر	1.8245E+21	13	1.40346E+20	19.979	0.000	0.847
الثابت	2.5187E+19	1	2.5187E+19	3.585	0.064	0.071
IFRS15	1.01152E+20	1	1.01152E+20	14.399	0.000	0.235
اسم الشركة	1.07251E+21	8	1.34064E+20	19.084	0.000	0.765
قيمة الشركة TOBINS.Q	9.51553E+19	1	9.51553E+19	13.546	0.001	0.224
معدل العائد على الأصول ROA	2.64469E+18	1	2.64469E+18	0.376	0.542	0.008
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	2.3738E+18	1	2.3738E+18	0.338	0.564	0.007
معدل الرافعة المالية LEV	2.75777E+18	1	2.75777E+18	0.393	0.534	0.008

المتغير التابع: أسعار الاسهم في الشركات المدرجة في البورصة المصرية
a. R Squared = .847 (Adjusted R Squared = .804)

$\alpha = 0.05$

يوضح الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة للنموذج المقدر:

يوضح الجدول السابق معنوية النموذج المقدر حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره (أقل من **0.01**) وهي أقل من 5%، مما يعني ان النموذج المقدر والخاص بأثر تطبيق المعيار **IFRS 15** على أسعار أسهم الشركات في الشركات المدرجة في البورصة المصرية في ظل وجود المتغيرات الحاكمة قيمة الشركة، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل الرافعة المالية ومقدار هذا التأثير هو 84.7%.

ويمكن كتابة النموذج المقدر لأسعار الاسهم في الشركات المدرجة في البورصة المصرية بحالة تطبيق معيار IFRS15 على النحو التالي:

$$MVS = -613306569 + (1882447587 * TOBINS.Q) + (2106747471 * ROA) + (3076335311 * ROE) - (2013752448 * LEV)$$

كما يمكن كتابة النموذج المقدر لصافي الدخل في الشركات المدرجة في البورصة المصرية بحالة عدم تطبيق معيار IFRS15 على النحو التالي:

$$MVS = -3448028221 + (1882447587 * TOBINS.Q) + (2106747471 * ROA) + (3076335311 * ROE) - (2013752448 * LEV)$$

- بالنسبة للحد الثابت:

يوضح الجدول السابق عدم معنوية ثابت التقدير والذي يرجع إلى العوامل الأخرى الغير مضمنة بالنموذج حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره (0.064) وهي أكبر من 5%، مما يعنى ان ثابت التقدير ليس له تأثير معنوي على أسعار الاسهم للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومقدار هذا التأثير هو 7.1%.

- بالنسبة لمعيار IFRS15:

يوضح الجدول السابق معنوية تطبيق معيار IFRS15 حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره (أقل من 0.01) وهي أقل من 5%، مما يعنى ان تطبيق معيار IFRS15 له تأثير معنوي على أسعار الاسهم للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومقدار هذا التأثير هو 23.5%.

- بالنسبة لمتغير اسم الشركة:

يوضح الجدول السابق معنوية اسم الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره (أقل من 0.01) وهي أقل من 5%، مما يعنى ان اسم الشركة له تأثير معنوي على أسعار الاسهم للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومقدار هذا التأثير هو 76.5%.

- بالنسبة لمتغير قيمة الشركة:

يوضح الجدول السابق معنوية قيمة الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره (أقل من 0.01) وهي أقل من 5%، مما يعنى ان قيمة الشركة له تأثير معنوي على أسعار الاسهم للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومقدار هذا التأثير هو 22.4%.

- بالنسبة لمتغير معدل العائد على الأصول:

يوضح الجدول السابق عدم معنوية معدل العائد على الأصول حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره (0.542) وهي أكبر من 5%، مما يعنى ان معدل العائد على الأصول ليس له تأثير معنوي على أسعار الاسهم للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومقدار هذا التأثير هو 0.8%.

- بالنسبة لمتغير معدل العائد على حقوق الملكية:

يوضح الجدول السابق عدم معنوية معدل العائد على حقوق الملكية حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره (0.564) وهي أكبر من 5%، مما يعنى ان معدل العائد على حقوق الملكية ليس له تأثير معنوي على أسعار الاسهم للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومقدار هذا التأثير هو 0.7%.

- بالنسبة لمتغير معدل الرافعة المالية:

يوضح الجدول السابق عدم معنوية معدل الرافعة المالية حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره (0.534) وهي أكبر من 5%، مما يعني ان معدل الرافعة المالية ليس له تأثير معنوي على أسعار الاسهم للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومقدار هذا التأثير هو 0.8%.

كما أكدت أيضا نتائج البرنامج الاحصائي للمعادلات الهيكلية (AMOS) النتائج السابقة وكانت موضحة كما يلي:

جدول 6. أثر تطبيق المعيار IFRS 15 على أسعار أسهم الشركات في الشركات المدرجة في البورصة المصرية باستخدام المعادلات الهيكلية

المتغير التابع	المتغير المستقل	التقدير	الخطأ المعياري	القيمة المحسوبة	القيمة الدلالية	مربع كاي	Sig.
MVS	IFRS15	3471397340	982330475	3.534	< 0.01	32.56	.005
MVS	COMPANY	-1279688046	191098330	-6.696	< 0.01		
MVS	TOBINS.Q	2241333440	497391772	4.506	< 0.01		
MVS	ROA	-8410740066	4143734688	-2.030	.042		
MVS	ROE	-348615758	3079877859	-.113	.910		
MVS	LEV	-11251619541	1965188763.81	-5.725	< 0.01		

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة للنموذج المقدر:

يوضح الجدول السابق معنوية النموذج المقدر حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار مربع كاي ما قدره (أقل من 0.01) وهي أقل من 5%، مما يعني ان النموذج المقدر والخاص بأثر تطبيق المعيار IFRS 15 على أسعار أسهم الشركات في الشركات المدرجة في البورصة المصرية في ظل وجود المتغيرات الحاكمة قيمة الشركة، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل الرافعة المالية.

- بالنسبة لمعيار IFRS15:

يوضح الجدول السابق معنوية تطبيق معيار IFRS15 حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام تحليل المسار ما قدره (0.01) وهي أقل من 5%، مما يعني ان تطبيق معيار IFRS15 له تأثير معنوي على أسعار الاسهم للشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وهي نفس النتيجة التي تم الحصول عليها سابقا باستخدام النموذج الخطي العام.

- بالنسبة لمتغير اسم الشركة:

يوضح الجدول السابق معنوية اسم الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام تحليل المسار ما قدره (أقل من 0.01) وهي أقل من 5%، مما يعني ان اسم الشركة له تأثير معنوي على أسعار الاسهم للشركات المدرجة بالبورصة المصرية وهي نفس النتيجة التي تم الحصول عليها سابقا باستخدام النموذج الخطي العام.

- بالنسبة لمتغير قيمة الشركة:

يوضح الجدول السابق معنوية قيمة الشركة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام تحليل المسار ما قدره (أقل من 0.01) وهي أقل من 5%، مما يعني ان قيمة الشركة له تأثير معنوي على أسعار الاسهم للشركات المدرجة بالبورصة المصرية وهي نفس النتيجة التي تم الحصول عليها سابقا باستخدام النموذج الخطي العام.

- بالنسبة لمتغير معدل العائد على الأصول:

يوضح الجدول السابق معنوية **معدل العائد على الأصول** حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام تحليل المسار ما قدره (0.042) وهي أقل من 5%، مما يعنى ان **معدل العائد على الأصول** له تأثير معنوي على أسعار الاسهم للشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

- **بالنسبة لمتغير معدل العائد على حقوق الملكية:**

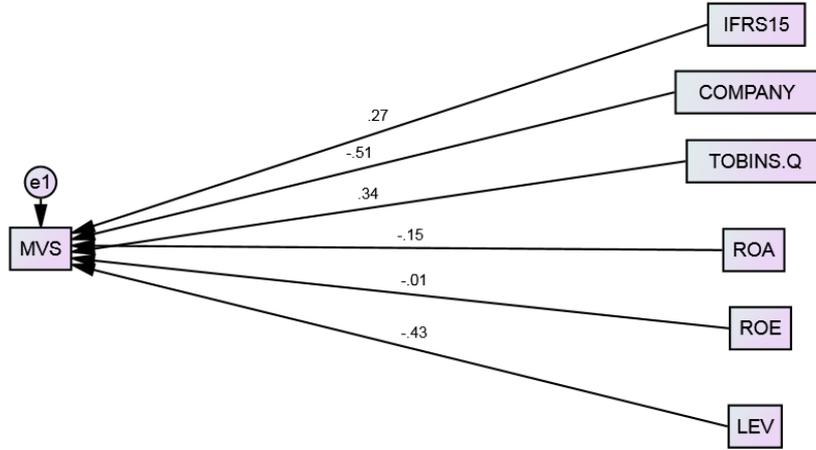
يوضح الجدول السابق عدم معنوية **معدل العائد على حقوق الملكية** حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام تحليل المسار ما قدره (0.910) مما يعنى ان **معدل العائد على حقوق الملكية** ليس له تأثير معنوي على أسعار الاسهم للشركات المدرجة بالبورصة المصرية وهي نفس النتيجة التي تم الحصول عليها سابقا باستخدام النموذج الخطي العام.

- **بالنسبة لمتغير معدل الرافعة المالية:**

يوضح الجدول السابق معنوية **معدل الرافعة المالية** حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام تحليل المسار ما قدره (أقل من 0.01) وهي أقل من 5%، مما يعنى ان **معدل الرافعة المالية** له تأثير معنوي على أسعار الاسهم للشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

يذكر ان النموذج المقدر كان جيد حيث بلغت قيمة جودة النموذج GFI 0.871، بينما كانت الجودة المطابقة للنموذج CFI 0.735 وكانت قيمة NFI للنموذج 0.627 الامر الذي يعنى ان جميع القيم اعلى من المتوسط، وبالتالي كانت جودة الحكم على النموذج جيدة. وذلك كما هو موضح بالشكل التالي:

شكل 5. أثر تطبيق المعيار IFRS 15 على أسعار أسهم الشركات في الشركات المدرجة في البورصة المصرية باستخدام المعادلات الهيكلية



القسم السادس : نتائج الدراسة والتوصيات والدراسات المستقبلية:

- 1-وجود قصور في المعايير الدولية الحالية للاعتراف بالإيراد وعدم وجود إرشادات كافية للتمييز بين الإيراد المحقق من السلع والإيراد المحقق من الخدمات.
- 2-تختلف طريقة تحقق الإيراد وفقا للمعيار الخامس عشر عن طرق الاعتراف وفقا للمعايير الدولية والأمريكية الحالية حيث يتطلب تحقق الإيراد تطبيق خمسة خطوات عندما يتم اداء الالتزام وبالتالي يحد من ادارة الأرباح والاستحقاقات التقديرية.
- 3-ظهور الأرباح الناتجة عن الإيراد المحقق وفقا للمعيار الخامس عشر تعبر عن ارباح حقيقية وبالتالي فهي تعكس بصدق نتيجة اعمال المنشآت التي اعتمدت تطبيق المعيار الخامس عشر.
- 4-اعداد التقارير المالية للمنشآت التي اعتمدت تطبيق المعيار الخامس عشر تعكس معلومات محاسبية دقيقة وخالية من التضليل ينعكس علي القيمة السوقية لاسهم تلك المنشآت.

التوصيات

- 1-تطوير معايير المحاسبة المصرية الخاصة بالاعتراف بالإيراد بحيث تتماشى مع متطلبات المعيار الدولي الخامس عشر.
- 2-استكمال الدراسة التطبيقية وذلك لمعرفة اثر تطبيق المعيار الخامس عشر علي الشركات المسجلة بالبورصة المصرية وخاصة قطاع الاستثمار العقاري.
- 3-عمل ورش عمل وبرامج تدريبية لتوضيح خطوات تطبيق المعيار الخامس عشر للمحاسبين ومتطلبات تحقيقه مناقشة مشاكل تطبيقه.
- 4-لابد من تحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات في الشركات المرشحة لتطبيق المعيار الخامس عشر لانه يتطلب الإفصاح عن كمية كبيرة من البيانات الكمية والوصفية المرتبطة بالإيراد.

الابحاث المستقبلية

- 1-عمل دراسة للتوفيق بين معيار الإيراد المحاسبي المصري وبين المعيار الخامس عشر.
- 2-دراسة ميدانية لحصر مشاكل تطبيق المعيار الخامس عشر علي الشركات العاملة في قطاع السلع وقطاع الخدمات.
- 3-دراسة ميدانية علي الشركات المدرجة في البورصة المصرية والتي اعتمدت تطبيق المعيار الخامس عشر بقطاع الاستثمار العقاري والتي لم يشملها البحث.

المراجع:

-
- 1- Mohammad Tariq Hasan: Conceptual Framework for IFRS Adoption, Audit Quality and Earnings Management: The Case of Bangladesh, International Business and Accounting Research Journal, Vol. 3, No. 1:58-66, January 2019.
 - 2-Giorgia Mattei: Understanding the Potential Impact of IFRS 15 on the Telecommunication Listed Companies, by the Disclosures' Study International Journal of Business and Management Vol. 14, No. 1:169, December 2018.

- 3- هبه جمال هاشم، تقييم وتحليل معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية IFRS 15 (الإيرادات من العقود على العملاء) وأثره على مصداقية وجودة التقارير المالية، مجلة ATUSU، المجلد 22، 2018.
- 4-Kousay Said: The Impact of IFRS Adoption on Earnings Management-Results from Canada, Journal of Economics and Business, Vol. 2, No. 3, September 2019.
- 5- Saoussen Boujelben and Sameh Kobbi-Fakhfakh: Compliance with IFRS 15 mandatory disclosures: an exploratory study in telecom and construction sectors, Journal of Financial Reporting and Accounting, vol. 18, issue 4, 707-728, 2020.
- 6- Milan, V. & Danial, C. :The adequacy of IFRS15 for revenue recognition in the construction industry , Journal of Economic and Financial sciences 13 (1), pp.1: 13, 2020.
- 7- Daniel, V. Milan, W., : Revenue recognition practices in South Africa : An analysis of the decision usefulness of IFRS 15 disclosures, Journal of accounting Research Dec,2020.
- 8- Printo, B & Ismail, K.,: Tax Administration Issue on revenue recognition after IFRS15 Adoption In Indonesia, Journal Borneo Administrator, vol. 17, pp 169- 182, 2021
- 9- Dargenidou, C., Jackson, R. H. Tsalavoutas, I., & Tsoligkas, F: Capitalisation of R & D and the Informativeness of stock price: pre and post IFRS evidence, The British Accounting Review, Vol 53, Issue 4, July 2021.
- 10- Aroldo A. and Gupta J.,: Did Mandatory IFRS adoption affect the cost of capital in Litan America Countries, Journal of international Accounting Auditing and Taxation, Vol 42, 2021.
- 11- Revenue from contracts with customers, <http://doi.org/10-1002/97811195748.ch20>, willy Interpretation and application of IFRS standards, 2021
- 12 - احمد محمد عبد العزيز خليفة نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق معيار الإيرادات من العقود مع العملاء من منظور ضريبي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد4، المجلد 24، ص ص 760-800، 2020.
- 13 - نبيل عبد الرؤوف ابراهيم تطوير التحاسب الضريبي لتتأخر أعمال العقود طويلة الاجل في ظل المعيار رقم (15) IFRS " الإيرادات من العقود مع العملاء" من اصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، مجلة الفكر المحاسبي، ص ص 366-405، 2015.
- 14 - حسين سيد حسن عبد الباقي، أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود علي ضريبة الدخل "دراسة حالة"، مجلة الفكر المحاسبي، العدد1، المجلد 25، ص ص 54-79، 2021.
- 15- Tutino, M., Regoliosi, C., Mattei, G., Paoloni, N., & Pompili, M.: Does the IFRS 15 Impact Earnings Management? Initial Evidence from Italian Listed Companies, Africa Journal of Business Management, Vol.13, No. 7: 226 – 238, 2019.
- 16- Black, E. L., & Maggina, A: The Impact of IFRS on Financial Statement Data in Greece, Journal of Accounting in Emerging Economies, Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol.6, No.1: 73 – 78, 2016.
- 17- Key, K. G., & Kim, J. Y: IFRS Adoption in Korea: The Relation Between Earnings and Stock Prices and Returns, The Journal of Business Inquiry, Vol.17, No.2: 72 – 85, 2017.
- 18- Sato, S., & Takeda, F: IFRS Adoption and Stock Prices of Japanese Firms in Governance System Transition, The International Journal of Accounting, Vol.52, No 4: 320-321, 2017.
- 19- Castro, F. H., & Santana, V: Informativeness of Stock Prices After IFRS Adoption in Brazil, Journal of Multinational Financial Management, Vol.47: 47 – 49, 2018.
- 20- Kara E.Hunter, : The Influence of cognitive factors on the relationship between Accounting standard precision and Aggressive Financial Reporting, Bentley University .ProQuest Dissertations, pp 1-20, 10278096, Publishing 2017.

-
- 21- Adnan,S. & Muhammad A. Siddiqi :Earning information content changes based on accrual measures and quality measures: Evidences from member countries of Asia pacific trade agreement , Journal of Finance, Economics , pp1099-1158,sep.2020
- 22- Kaloshina, M.N. :Business valuation based on RAS and IFRS, Journal of Physics: conference series Bristol, Vol.1515,Iss ,Apr. 2020.
- 23- Wing W.poor: The New Revenue Standard for construction entities , Journal of Accounting and Taxation , vol.8 , pp 1-6, June .2020.